المحميات
في المملكة العربية السعودية

أشرف على التحرير

هيئة النشر

مركز عبدالرحمن السديري الثقافي

المحميـــات

في المملكة العربية السعودية

منتدى الأمير عبدالرحمن بن أحمد السديري للدراسات السعودية

واحد من أبرز فعاليات مركز عبدالرحمن السديري الثقافي، يقام سنويًا بالتناوب بين الجوف والغاط. أقيمت دورته الأولى في الغاط في العام ٢٠٠٧ م. يتناول المنتدى موضوعات ذات أهمية على مستوى الوطن؛ ثقافية، واجتماعية، وسياسية، واقتصادية. وله هيئة خاصة تشرف عليه.

يدعى للمشاركة فيه متخصصون وباحثون من داخل المملكة وخارجها، ومَن سبق له العمل في مجال موضوع المنتدى، وله رؤية واضحة فيه، ومَن لديه دراسات وأبحاث حوله. تتضمن فعاليات المنتدى تكريم شخصية لها إسهام واضح في موضوعه، تختارها هيئة المنتدى، وفق لائحة خاصة، ويقام على هامشه معرض لإصدارات المركز.

المحميات
في المملكة العربية السعودية

أوراق عمل قدمت في
منتدى الأمير عبدالرحمن بن أحمد السديري للدراسات السعودية
الدورة الثامنة عشرة
نظمها مركز عبدالرحمن السديري الثقافي
في دار العلوم بمدينة سكاكا بالجوف
بتاريخ ٢٧ ربيع الآخر ١٤٤٦هـ (٣٠ أكتوبر ٢٠٢٤م)

أشرف على التحرير
هيئة النشر

الطبعة الأولى
١٤٤٧هـ (٢٠٢٥م)

مركز عبدالرحمن السديري الثقافي

ⓒ مركز عبدالرحمن السديري الثقافي ، ١٤٤٦هـ

مركز عبدالرحمن السديري الثقافي
المحميات في المملكة العربية السعودية. / مركز عبدالرحمن السديري الثقافي - ط١. .- الرياض ، ١٤٤٦هـ
٩٥ ص ؛ ١٧×٢٤ سم

رقم الإيداع: ١٤٤٦/١٤٩٦٣
ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٠٥-٦٥٥٥-٩

الطبعة الأولى ١٤٤٧هـ - ٢٠٢٥م

حقوق الطبع محفوظة

مركز عبدالرحمن السديري الثقافي

يُعنى المركز بالثقافة من خلال مكتباته العامة في الجوف والغاط، ويقيم المناشط المنبرية الثقافية، ويتبنّى برنامجًا للنشر ودعم الأبحاث والدراسات، يخدم الباحثين والمؤلفين، وتصدر عنه مجلة (أدوماتو) المتخصصة بآثار الوطن العربي، ومجلة (الجوبة) الثقافية، ويضم المركز كلًا من: (دار العلوم) بمدينة سكاكا، و(دار الرحمانية) بمحافظة الغاط، وفي كل منهما قسم للرجال وآخر للنساء. ويتم تمويل المركز من مؤسسة عبدالرحمن السديري الخيرية.
www.alsudairy.org.sa

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مجلس إدارة مؤسسة عبدالرحمن السديري

فيصل بن عبدالرحمن بن أحمد السديري رئيسًا
زياد بن عبدالرحمن السديري العضو المنتدب
عبدالعزيز بن عبدالرحمن السديري عضوًا
عبدالواحد بن خالد الحميد عضوًا
خليل بن إبراهيم المعيقل عضوًا
مشاعل بنت عبدالمحسن السديري عضوًا
سلمان بن عبدالمحسن السديري عضوًا
أحمد بن سلطان بن عبدالرحمن السديري عضوًا
طارق بن زياد بن عبدالرحمن السديري عضوًا
سلطان بن فيصل بن عبدالرحمن السديري عضوًا
محمد بن سلمان بن عبدالرحمن السديري عضوًا

هيئة النشر ودعم الأبحاث

د. عبدالواحد بن خالد الحميد رئيسًا
أ. د. خليل بن إبراهيم المعيقل عضوًا
أ. د. مشاعل بنت عبدالمحسن السديري عضوًا
د. علي دبكل العنزي عضوًا
أ. محمد بن أحمد الراشد عضوًا

برنامج النشر ودعم الأبحاث يتكون من:

- نشر الدراسات والإبداعات الأدبية والفكرية.
- دعم البحوث والرسائل العلمية.

المكتب الرئيسي – دار العلوم:
الجوف ص. ب. 458 المملكة العربية السعودية
هاتف: 014 6245992

دار الرحمانية:
الغاط 11914 – ص. ب.: 63
هاتف: 016 4422497

مكتب هيئة النشر
الرياض: ص. ب. 94781 الرياض 11614
هاتف: 011 4999946

Kingdom of Saudi Arabia | www.alsudairy.org.sa | Info@alsudairy.org.sa
Alsudairy1385 0505183318

المحتويـــــــات

الموضوع	الصفحة
تمهيد	٩
المقدمة	١١
ندوة المنتدى	١٥
المتحدثون في ندوة المنتدى.....	١٧
كلمة مدير الندوة	١٩
المحور الأول: الأمن الغذائي والمتغيرات العالمية	٣٢
المداخلات والحوار	٥٨
المحور الثاني: واقع الأمن الغذائي في المملكة والتحديات المحلية	٣٢
المداخلات والحوار	٧٥
التكريم	٩٥
التوصيات	١٠١
الملاحق	١١٧
تعريف بالمتحدثين في الندوة	١١٩
صور من فعاليات المنتدى	١٢٩
برنامج المنتدى	١٣٩

تمهيد

يعد منتدى الأمير عبدالرحمن بن أحمد السديري للدراسات السعودية من أبرز أنشطة المركز الثقافية؛ وذلك لكونه يتناول في كل دورة موضوعًا مهمًا على مستوى الوطن، تخصص له ندوة علمية يشارك فيها نخبة مختارة بعناية من المختصين بموضوع المنتدى. وتشرف على المنتدى هيئة استشارية خاصة، تعقد اجتماعات دورية لمناقشة القضايا الخاصة بالمنتدى والموضوعات التي يتم اختيارها له. ويهدف المنتدى للإسهام في إثراء المعرفة والحوارات، بشأن الموضوعات الحيوية المختارة سنويا، وكذلك الإسهام في نشر الوعي وتعزيز الثقافة الوطنية.

اختارت هيئة المنتدى في هذا العام «المحميات في المملكة العربية السعودية» موضوعًا لمنتدى الدورة الثامنة عشرة؛ نظرًا لأهمية المحميات الطبيعية في استدامة الثراء الطبيعي للبيئة في المملكة، وإسهامًا في تحقيق الوعي المجتمعي العام بأهمية المحافظة على البيئة الطبيعية، وتنمية التنوّع الأحيائي فيها، وإسهامًا من هيئة المنتدى في إثراء النقاشات حول المحميات في المملكة، وذلك في ندوة شارك فيها مسؤولون رسميون، ومتخصصون أكاديميون، من المملكة العربية السعودية وخارجها.

مقدمة

أصبحت المحميات الطبيعية في العالم تحظى باهتمام كبير، على المستوى العالمي بوجه عام. كما تحظى بالاهتمام في المملكة العربية السعودية لما لها من أدوار مهمة في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، وتحسين جودة الحياة بشكل عام.

فمن شأن المحميات الطبيعية في العالم أن تحقق العديد من المكتسبات المهمة، منها: حماية التنوع البيولوجي، فهي تمثل ملاذات آمنة للعديد من الأنواع النباتية والحيوانية المهددة بالانقراض، وتساعد في الحفاظ على النظم البيئية المتنوعة، مثل الغابات المطيرة، والأراضي الرطبة، والشعب المرجانية في البحار؛ كما تسهم في الحفاظ على التوازن البيئي وتحسين جودة الحياة، والحفاظ على الموارد الطبيعية؛ مثل: المياه والتربة والغابات، وتسهم في مكافحة تغير المناخ وتخزين الكربون، وتوفر فرصًا للترفيه والاستجمام في الهواء الطلق.

وللمحميات الطبيعية دور في تعزيز السياحة البيئية؛ إذ تجذب السياح من محبي الطبيعة؛ ومن شأن ذلك أن يسهم في الاقتصاد المحلي، ويوفر فرصًا وظيفية وتشغيلية في مجالات التوعية البيئية والسياحة.

كما توفر المحميات الطبيعية فرصا للبحث العلمي في مجالات البيئة والأحياء، واستخدامها مواقع تعليمية للطلاب والباحثين. وتعمل على تعزيز الهوية والإرث الثقافي، وتعزز الشعور بالانتماء إلى الطبيعة.

وصـارت العديد من الـدول تعمل على إعـادة تنمية الأنـواع الطبيعية من الحيوانات البرية والأشجار والنباتات التي تعرضت للانقراض لأسباب مختلفة سواء كانت جراء الصيد الجائر، أو سوء الأحوال الجوية ونقص المياه، أو غير ذلك من الأسباب؛ وذلك لأهمية إعادة تلك المكونات الطبيعية لمواطنها الأصلية، لما في ذلك من توازن بيئي طبيعي يخدم البيئة الطبيعية في تلك البلدان.

وقد أولـت المملكة العربية السعودية المحميات الطبيعية اهتمامها الكبير؛ فسعت إلى إنشاء المحميات الملكية السعودية، وشكّلت لها الهيئات المشرفة التي تتولى إدارتها والعناية بها، لتوفير المتطلبات اللازمة لحمايتها وإدامتها وتنمية مكوناتها، وتطويرها للقيام بالأدوار التنموية لها؛ سواء من حيث تنمية مكوناتها الطبيعية وتحسين جودة الحياة، بحفظ الأنـواع النباتية والحيوانية، ولتكون خزانًا وراثيًا حيًّا للأنواع المستوطنة والمهددة بالانقراض؛ إضافة إلى إمكانية جعلها وجهات للسياحة البيئية، مع إشراك مكونات المجتمع المحلي لاستدامتها والإسهام في تطوير وظائفها.

وقد ارتأت هيئة منتدى الأمير عبدالرحمن السديري للدراسات السعودية، تخصيص الدورة الثامنة عشرة في هذا العام ليكون موضوعها عن المحميات الملكية في المملكة، بهدف تعزيز الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة الطبيعية والحياة الفطرية وإنمائها، ومناقشة الفرص التي يمكن أن تتيحها هذه المحميات لتكون وجهات استثمارية بيئية؛ سواء بمبادرات محلية أو بمشاركات عالمية. ويأتي ذلك ضمن الأهداف التي تسعى إليها رؤية المملكة ٢٠٣٠.

في هذا الكتاب يجد القارىء المضامين التي طرحها الباحثون

المشاركون في ندوة المنتدى، بمحاورها المختلفة، ومحتوى النقاشات التي دارت خلال الندوة بشأن القضايا المحددة في كل محور. وكذلك أهم المداخلات التي طرحها المهتمون الذين حضروا الندوة، فأثرت موضوع المنتدى. كما يجد القارىء أيضًا أهم التوصيات التي تمخضت عن الندوة.

نرجو أن يسهم هذا الكتاب في إثراء الأدبيات في مجال المحميات في المكتبة السعودية بشكل خاص، والأدبيات العربية بشكل عام، وأن يكون حافزًا للباحثين لمزيد من البحث لإثراء هذا الموضوع المهم بالدراسات المسحية والعلمية التي من شأنها أن تسهم في تعظيم أثر المحميات الطبيعية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وجودة الحياة بشكل عام.

هيئة النشر

مركز عبدالرحمن السديري الثقافي

ندوة المنتدى

١) دور المحميات الطبيعية في التغير المناخي، وأهمية إعادة توطين الكائنات المهددة بالانقراض.

٢) الأهمية الاقتصادية للمحميات الطبيعية، ودمج المجتمعات المحلية في برامج حماية الطبيعة وخلق فرص عمل ومشاريع منتجة منبثقة عنها، والعمل على تحقيق الأهداف البيئية لرؤية المملكة ٢٠٣٠.

٣) الأهمية السياحية للمحميات الطبيعية، والدور الثقافي المطلوب في التعليم والتوعية وتعزيز وظائف البيئات الطبيعية وأدوارها في الثقافة المجتمعية المحلية.

٤) تجربة الأردن في مجال المحميات الطبيعية.

المتحدثون في ندوة المنتدى

١. الأستاذ عبدالله العامر الرئيس التنفيذي لهيئة تطوير محمية الملك سلمان بن عبدالعزيز الملكية.

٢. الأستاذ عبدالله الطلاسات مدير عام المناطق المحمية بالمركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية.

٣. الدكتور محمد الشايع من كلية العلوم والأغذية والزراعة بجامعة الملك سعود.

٤. الأستاذ الدكتور محمد حسين بريك عميد كلية العلوم بجامعة جرش الأهلية عضو اللجنة الوطنية للتنوع الأحيائي بالمحميات الطبيعية في المملكة الأردنية الهاشمية.

٥. مدير الندوة معالي الأستاذ الدكتور خليل بن إبراهيم المعيقل البراهيم.

كلمة سلطان بن فيصل السديري
مدير عام مركز عبدالرحمن السديري الثقافي

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نرحب بكم جميعا في مركز عبدالرحمن السديري الثقافي في دار العلوم بالجوف، في الدورة الثامنة عشرة لمنتدى الأمير عبدالرحمن بن أحمد السديري للدراسات السعودية. التي تنعقد اليوم بعنوان: (المحميات في المملكة العربية السعودية).

وأرحب بالإخوة الذين شرفونا اليوم لحضور فعاليات المنتدى، كما أرحب بمن يتابع هذا اللقاء من خلال البث المباشر عبر وسائل الاتصال المرئي.

سلطان بن فيصل بن عبدالرحمن السديري
مدير عام مركز عبدالرحمن السديري الثقافي، يلقي كلمة افتتاح ندوة المنتدى

لقد اختارت هيئة المنتدى أن يكون موضوعنا هذا العام عن المحميات الطبيعية، التي تحظى باهتمام الدولة، بالنظر لأهميتها في المجالات البيئية والمجتمعية والسياحية.

فقد أكدت رؤية ٢٠٣٠ حرص المملكة على حماية البيئة ومواردها الطبيعية والتاريخية، ومواجهة التحديات البيئية، وضرورة السعي لتطوير المحميات الطبيعية، والبيئة النباتية، والحياة الفطرية، وتنشيط السياحة البيئية.

وفي إطار اهتمام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- بتحقيق الاستدامة البيئية للمملكة، صدر الأمر الملكي بإنشاء مجلس المحميات الملكية برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير/ محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، كما أُنشئت هيئات تدير تلك المحميات، بهدف إنشاء مجتمع حيوي، فالبيئة الطبيعية هي الملاذ الآمن لأهلها وللحياة الفطرية فيها.

ونرجو في هذا المنتدى أن يسهم الأساتذة المشاركون -الذين نشكر حرصهم على المشاركة رغم ارتباطاتهم الكثيرة- بتقديم رؤى ومقترحات تستفيد منها الجهات ذات العلاقة بالمحميات الطبيعية في المملكة، كما ننتظر من الحضور الكرام الإسهام في إثراء الموضوع بمداخلاتهم في الوقت الذي سيخصصه مدير الندوة للمداخلات والأسئلة.

ويسرني هنا أن أشير إلى أنه ضمن اهتمامات المركز بتعزيز الوعي البيئي لدى المجتمعات المحلية في مجال المحميات والحياة الفطرية، فإن المركز بصدد توقيع مذكرة تفاهم مع هيئة تطوير

محمية الملك سلمان بن عبدالعزيز الملكية، بهدف تكاتف الجهود لتطوير برامج بيئية تدعم تنمية المجتمعات المحلية، لتعزيز الاستدامة البيئية والارتقاء بجودة الحياة، وسيتم الاتفاق على تنفيذ مبادرات وبرامج تثقيفية واجتماعية تهدف إلى تعزيز الاستدامة البيئية، إن شاء الله تعالى.

الحضور الكرام؛

لقد احتفى مركز عبدالرحمن السديري الثقافي في هذا العام بحصول فرعه الثاني دار الرحمانية في محافظة الغاط على جائزة ميثاق الملك سلمان العمراني، بنسختها الأولى عن مسار المشاريع المبنية في الحفل الذي أقامته هيئة فنون العمارة والتصميم برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود –

جانب من الحضور

حفظه الله- يوم ١١ أغسطس ٢٠٢٤م في مدينة الرياض.

وكان المركز قد حصل في العام الماضي على جائزة المؤسسات الثقافية غير الربحية، التي تنظمها وزارة الثقافة، برعاية كريمة من صاحب السمو الملكي سمو ولي العهد -حفظه الله- ضمن مبادرة الجوائز الثقافية الوطنية.

ويعد فوز المركز بهاتين الجائزتين شهادةً نعتز بها، وهي تأكيد على الدور الذي يؤديه المركز في مجالَيّ الثقافة والتراث.

إنَّ مركز عبدالرحمن السديري الثقافي ومنذ تأسيسه، دأب على إحداث حَراك ثقافي وحضاري، في المجتمع المحلي في منطقة الجوف ومحافظة الغاط، وكذلك على المستوى الوطني حيثما تصل رسالته الثقافية، وحيثما يمكن الوصول إلى خدماته وبرامجه الحضورية أو الرقمية؛ إسهاما منه في التنمية الثقافية والمجتمعية ضمن المسيرة التنموية الوطنية في ظل القيادة الحكيمة، وفي ضوء الرؤية المستقبلية الطموحة للمملكة ٢٠٣٠.

ويسرني أن أشير إلى أنه خلال الموسم الثقافي للعام الماضي، نفّذ المركز في نحو ٦٩٩ نشاطًا ثقافيًا توزعت بين منطقة الجوف ومحافظة الغاط، استفاد منها آلاف المستفيدين من داخل المملكة وخارجها (حضوريًا، ومن خلال البث الرقمي المباشر).

أيها الحفل الكريم،

أشكر السادة الكرام المشاركين بهذه الندوة، وأرجو أن نفيد مما سيقدمونه من مرئيات وأفكار في مجال المحميات، كما أشكر جميع الإخوة والأخوات الحاضرين معنا هذا اليوم.

والشكر موصول، للسادة أعضاء هيئة منتدى الأمير عبدالرحمن السديري للدراسات السعودية على ما يقدمونه من جهد في أعمال هذا المنتدى، كما نشكر جميع أعضاء المجالس الثقافية، والفرق التطوعية العاملة مع المركز من المجتمع المحلي، وجميع العاملين بالمركز وأقسامه.

وأخيرًا،

أود أن أدعو الضيوفَ الكرامَ، إلى زيارة معرض إصدارات برنامج النشر بالمركز، للاطلاع على إصدارات المركز، ودورياتهُ: أدوماتو الآثاريةُ، والجوبةُ الثقافيةُ، وذلك خلال الاستراحة بعد نهاية الندوة.

والسلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته.

الندوة

المُقدِّم:

الحضور الكرام،

الحدث الرئيس في هذا المنتدى ندوة بعنوان: «المحميات في المملكة العربية السعودية»، ونرحب بمدير الندوة الأستاذ الدكتور خليل المعيقل الإبـراهـيـم، كـمـا نـرحـب بالمتحدثين الخبراء والأكاديميين الذين يشاركون فيها، وهم: الأستاذ عبدالله العامر، الرئيس التنفيذي لهيئة تطوير محمية الملك سلمان بن عبدالعزيز الملكية، والأستاذ عبدالله الطلاسات، مدير عام المناطق المحمية بالمركز الوطني لتنميه الحياة الفطرية، والدكتور محمد الشايع من كليه العلوم والأغذية والزراعة بجامعه الملك سعود، والأستاذ الدكتور محمد حسين بريك، عميد كليه العلوم في جامعه جرش الأهلية، وعضو اللجنة الوطنية للتنوع الأحيائي بالمحميات الطبيعية في المملكة الأردنية الهاشمية. كما نرحب بالجمهور الكريم الذي يشاركنا هذا اليوم المبارك.

أ. د. خليل المعيقل

فمرحبا بكم جميعًا.

الأستاذ الدكتور خليل المعيقل/مدير الندوة

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله، وصحبه أجمعين.

بدايه؛ أود باسم مركز الأمير عبدالرحمن السديري الثقافي،

وباسم هيئة المنتدى أن أتقدم بالشكر الجزيل للزملاء المشاركين في هذه الندوة، وكذلك للحضور الكريم الذين جاءوا للاستفادة من هذا اللقاء. ولا شك في أن اختيار موضوع ندوة هذا العام «المحميات في المملكة العربية السعودية» جاء ضمن جهود هيئة المنتدى لاختيار الموضوعات ذات الأهمية الكبيرة، التي تلقى اهتمامًا من الدولة، ومن المجتمع.

المحميات الملكية، والمحميات الطبيعية جزء من هذا التوجه الذي عكسته رؤية المملكة ٢٠٣٠، التي أشارت في أحد أهدافها إلى حماية المحميات في الأراضي البرية والبحرية التي تمثل ما نسبته ٣٠٪ من مساحة المملكة بحلول عام ٢٠٣٠، ولتحقيق هذا الهدف جاء إنشاء المحميات الملكية وقبلها أنشئت المحميات بدءًا من عام ١٤٠٧هـ وقبل ذلك بعام أطلقت الدولة تأسيس الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية، التي أسهمت في إنشاء عدد كبير من المحميات الطبيعية، للعناية بالحياة الفطرية على وجه الخصوص.

ولمناقشة هذا الموضوع، ومناقشة المحاور المخصصة لهذه

الحضور أثناء ندوة المنتدى

الندوة، يسعدني أن يكون معي في هذا اللقاء كل من سعادة الأستاذ عبدالله العامر، الرئيس التنفيذي لمحمية الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسعادة الأستاذ عبدالله الطلاسات، رئيس مركز الحماية في المركز الوطني لحماية الحياة الفطرية، وسعادة الدكتور محمد الشايع، الأستاذ في كلية علوم الأغذية والزراعة في جامعه الملك سعود، وسعادة الأستاذ الدكتور محمد حسين بريك، المتخصص في التقنيات الحيوية، عميد كلية العلوم في جامعه جرش الأهلية في المملكة الأردنية الهاشمية، وهو له باع طويل في الحراك الطبيعي في الأردن، وله مشاركات عدة في اللجان الدولية والمحلية في المملكة الأردنية الهاشمية.

لنبدأ هذا الحوار، أود فقط أن أشير إلى أننا وضمن إجراءات وضوابط هذا اللقاء سوف نعطي كل متحدث من دقيقتين إلى ثلاث دقائق للمشاركة في المحور المطروح، ولدينا تقريبا خمسة محاور، وسنخصص في نهاية اللقاء نصف ساعة للحضور الكرام في هذا اللقاء لطرح استفساراتهم ومداخلاتهم، بشرط أن تكون مختصرة وموجهة للباحثين.

ما هي المحميات في المملكة العربية السعودية، وما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة منذ عام ١٤٠٢هـ لحماية أجزاء من أراضي المملكة العربية السعودية، ولعلي أطرح هذا المحور كمدخل لهذا اللقاء، وأبدأ بالأستاذ عبدالله العامر في هذا الجانب، وربما في المحور التالي سوف نُعرّج على آخر المحميات، وهي المحميات الملكية التي أنشئت لاحقا.

أ. عبدالله العامر

أ. عبدالله العامر

بسم الله الرحمن الرحيم،

السلام عليكم ورحمه الله وبركاته،

كما تفضلت دكتور خليل، بدأت الحكومة بإنشاء المحميات في العام ١٤٠٢هـ حينما أُنشئت الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية، وانتشرت هذه المحميات في مناطق مختلفة من المملكة، وأدّت أعمالًا جليلةً في الحفاظ على البيئة، وإطلاق كثير من الأحياء الفطرية المهدَّدة بالانقراض.

ففي عام ١٤١٨ هـ، أصبح هناك توجّهٌ جديد عندما طُرحت إستراتيجية جديده للمملكة، وأُطلقت بمسمى "إستراتيجية السعودية الخضراء":، وكان المستهدف الرئيس منها مكافحة ظاهرة التصحر، ومحاربة مُسبِّبات التحوّل البيئي في العالم أجمع. وللعلم، فإن وجود المملكة ضمن محيط مدار السرطان يؤدي إلى وجود أجواء جغرافية وظروف بيئية قاسية.

فأطلقت الإستراتيجية هذه الخاصة «السعودية الخضراء» بتكلفة تقدر بـ عشرة مليارات ريال، كان المستهدف منها زراعة عشرة مليارات شجرة في مناطق المملكة، وامتدت مبادرة المملكة بهذه الإستراتيجية لتنتشر فيما حولها في منطقة الشرق الأوسط، ودخلت دول كثيره منها، فحذت حذو المملكة في التوجّه نحو الحفاظ على البيئة الطبيعية ومكوناتها من الحياة الفطرية؛ بالنظر إلى أن البيئة الطبيعية في كل دولة مجاورة ترتبط وتتكامل مع البيئات الطبيعية في الدول الأخرى ذات الحدود المشتركة فيما بينها.

انبثق من هذه المبادرة زيادة رقعة المساحة المحمية في المملكة، وصدر منها إنشاء المحميات الملكية. وعندما أنشئت المحميات الملكية عام ١٤١٨هـ، كانت مساحتها تمثل ١٣٪ من مساحة المملكة للمحميات الملكية التي أنشئت في ذلك العام فقط. بينما كان المستهدف في عام ٢٠٣٠م كما ذكر معالي د خليل المعيقل هو الوصول إلى ٣٠٪ من المناطق المحمية، بما فيها المحميات البحرية.

فإضافة إلى المحميات البرية، التي نعرفها جميعًا، هناك المحميات البحرية، وكما تعرفون فيها كثير من الحيد البحري، وفيها كثير من مناطق «المنغروف» التي تنتشر في جميع مناطق المملكة، سواء على ساحل البحر الأحمر أو الخليج العربي، ولعل الأستاذ عبدالله الطلاسات، الذي يشارك معنا في هذه الندوة، يعرف أكثر مني عنها.

وهذه المحميات هي من ضمن المستهدفات الوطنية، والهدف من هذا كله المتمثل في حرص المملكة على إنشاء المحميات الملكية، وإطلاق السعودية الخضراء، وإطلاق المستهدفات الرئيسة، هذه كلها، بالمحصلة تهدف إلى مكافحه التصحّر، وإعادة الحياة الفطرية الطبيعية في أراضي المملكة العربية السعودية إلى ما كانت عليه في السابق، وحمايتها وتنميتها واستدامتها.

إن المحميات الملكية تستهدف الحفاظ على البيئة المحلية في المملكة العربية السعودية. وينبثق عن الحفظ البيئي عدة مستهدفات رئيسة، هي: إعادة الغطاء النباتي إلى الوضع الذي كان عليه في سابق الزمان، وإعادة الحياة الفطرية في حدود، أو ما يقارب ما كانت عليه سابقًا، والحفاظ على التراث والحضارة التاريخية الموجودة في

داخل هذه المناطق؛ والهدف الإستراتيجي الثاني تنطلق منه التنمية المجتمعية والاقتصادية للمجتمعات، سواء في المحمية أو فيما حولها بإشراك المجتمع المحلي بفعالياته كافة.

مدير الندوة

لعلنا الآن ندخل في المحور الثاني.

أستاذ عبدالله الطلاسات، سعادتك مدير عام المناطق المحمية في المركز الوطني لحماية الحياة الفطرية، وهو الذي كان يسمى الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية، وأنتم كنتم معنيين منذ البداية في قضايا الحماية، وإنشاء المحميات الأولى. فلعلك تُعرج لنا على البدايات، وتعرفنا بالإستراتيجية التي اتخذتها الهيئة، أو اتخذها المركز في حينه لإنشاء المحميات المختلفة.

أ. عبدالله الطلاسات

أ. عبدالله الطلاسات

السلام عليكم ورحمه الله وبركاته،

في البداية أود أن أثنّي على ما تفضل به الأستاذ عبدالله العامر، ولكي نفهم قضية المناطق المحمية، دعوني أرجع بكم قليلا إلى التاريخ. لماذا نحن جزء من هذه المنظومة؟ نحن طبعا جزء من العالم في المحافظة على الثروات الطبيعية المقدرة في العالم كله. ففي عام ١٩٦٢م، تم الاعتراف دوليًا بأهمية المناطق المحمية وضرورة المحافظة عليها وإدامتها، ولكن كل دوله تتكفل بحماية مناطقها وفق مفهومها الخاص.

وفي عام ١٩٧٢م، بدأت الثورة الصناعية تطغى على البيئة الطبيعية، فقالوا هنا لا بد من أن نقف يدا بيد ونبدأ بالتركيز على مفهوم المناطق المحمية، ونحاول أن نحافظ على أهم النظم الإيكولوجية التي تدعم بقاء الكائنات الفطرية واستدامتها.

وفي قمة ريودي جانيرو عام ١٩٩٢م، أجمع المجتمعون من دول العالم المشاركة في تلك القمة على تعريف واحد للمنطقة المحمية.

وهذا التعريف هو: (المنطقة المحمية هي منطقه جغرافية محدَّدة بوضوح، ومعترف بها، وتدار وفق آليات قانونية، وتهدف للمحافظة على النظم البيئية، وما يرافقها من خدمات).

وكما تعرفون، فإن النظم البيئية تقدم خدمات سواء في الرعي، أو تربية النحل، وغير ذلك الهواء، والماء، على أمد طويل، وليس لفترة محدودة. وبعد الاتفاق على هذا المفهوم، بدأت أعمال الحماية في مختلف الدول على مستوى العالم تأخذ مجراها. وقد وصل عدد المحميات اليوم إلى أكثر من (٢٥٨٠٠٠) منطقه محميه في مختلف دول العالم، وهذا يعكس ترسخ أهمية المناطق المحمية على مستوى دول العالم كله.

وامتدادًا لما ذكره سعادة الأستاذ عبدالله العامر، أنه عندما تعمق هذا المفهوم وتأصل في العام ١٩٩٢م، فكان أحد أهداف اتفاقية أيشي (AICHI) للتنوّع البيولوجي (التنوّع الحيوي) أنه لا بد من أن نصل لحماية ما نسبته ١٧٪ مناطق محمية برية، و ١٠٪ مناطق محمية بحرية، وانتهت هذه الأهداف بحلول عام ٢٠٢٠م، ولعلها صادفت جائحة كورونا، لا أعادها الله.

وبعد هذه الأهداف، كان هناك توجّه جديد في المملكة العربية

السعودية بأننا نطمح أن يكون هناك توسّع تجاه حماية ما نسبته ٣٠٪ من أراضي المملكة؛ لذا، ففي عام ٢٠٢١م، أطلق صاحب السمو الملكي، سمو ولي العهد -حفظه الله- مبادرة السعودية الخضراء، والتي كان أحد أهدافها كما ذكر سعادة الأستاذ عبدالله العامر هو الوصول إلى ما نسبته ٣٠٪ من أراضي المملكة لتكون مناطق محمية، برية وبحرية؛ إضافة إلى الأهداف الأخرى للوصول إلى الحياد الصفري في عام ٢٠٦٠م، والعمل على زيادة التشجير لتحقيق مستهدفات مبادرة السعودية الخضراء.

لكن، لماذا نحن نسعى للمناطق المحمية؟ هناك مبدأ اسمه مبدأ الحلول المستمدة من الطبيعة، واليوم عندما نركّز على المحميات، فإن هدفنا ليس أن نحمي مساحة من الأرض وحسب. فقد أعجبني المقدم بصراحة عندما ذكر أن المحميات ليست فقط مساحة، المحميات هي أن نحافظ على أهم مواقع التنوّع الأحيائي، والنظم المصاحبة لها؛ فاليوم إذا كان لدينا نظام متكامل، لماذا نرجع ونعمل مثله؟! بل علينا أن نطوّره ونزيد من فعاليته ومخرجاته؛ فلذلك وصلوا إلى استهداف ما نسبته ٣٠٪، وقالوا إن هذا لا يتحقق إلا بوجود إدارة مؤهّلة وفعّالة لتحقيق ذلك المستهدف.

ومن هذا المنطلق، حرص المركز الوطني، وقبله الهيئة السعودية للحياة الفطرية على رسم السياسات والإستراتيجيات للوصول لهذا المستهدف، ومنذ أن أعلنت رؤية ٢٠٣٠م، وكُلِّف المركز الوطني المعني بالحياة الفطرية، قام بإعداد خريطة الطريق للوصول إلى تحقيق هذا الهدف، الذي هو ٣٠٪ من أراضي المملكة مناطق محميه بريه.

والحمد لله في الأمس القريب أطلقنا خطة منظومة المناطق

المحمية التي ترسم التوجهات، وهذه الخطة تُبيّن الوضع الحالي، والأهداف، والمبررات، والفجوات التي وصلنا إليها.

وفي وقتنا الحالي، اليوم، الحمد لله وصلنا إلى ١٨٪ مناطق محمية برية، و ٦,٥٪ مناطق محمية بحرية. وإننا إن شاء الله، عازمون وفق الخطة التي رسمناها، وبتعاون جميع الجهات ذات العلاقة إلى أن نصل بحلول عام ٢٠٣٠م إلى المستهدف المبتغى، وهو ٣٠٪.

أعود وأكرر مره أخرى بالتذكير أن هذه السياسات ترسم وفق رؤية ممنهجة، هي رؤية ٢٠٣٠ ولها ثلاث ركائز أساسية، هي: وطن طموح، واقتصاد مزدهر، ومجتمع حيوي. وبهذه الركائز الثلاث نستطيع إن شاء الله بتكاتفنا معًا أن نصل، ونحقق هذا الهدف المنشود.

مدير الندوة

شكرا أستاذ عبدالله.

أنتقل الآن لسعادة الدكتور محمد الشايع.

سعادتك أستاذ جامعي في كلية علوم الأغذية والزراعة في جامعة الملك سعود، هل تتفضل وتحدِّثنا عن دور الجامعات في المملكة العربية السعودية في هذا الحَراك البيئي الذي تقوم به الحكومة في المملكة، بكل مؤسساتها، وعن دوركم أنتم في الجامعات للتكامل مع هذا التوجّه؟

د. محمد الشايع

د. محمد الشايع

بسم الله الرحمن الرحيم.

أولًا، اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر لمركز الأمير عبدالرحمن السديري الثقافي، ولفريق الإدارة العامل على إلقاء الضوء على مثل هذه التظاهرات والفعاليات الثقافية.

كما أعرّج بالدعاء للأمير عبدالرحمن السديري، فهو في الحقيقة قامة من قامات هذا البلد -غفر الله له- التي عملت على تنمية المعرفة والثقافة في منطقة الجوف، وفي محافظة الغاط، وفي مناطق أخرى من الوطن؛ كما أقدم الشكر والدعاء لأبنائه وورثته الذين نالهم من البر الكثير في العمل على استمرار هذا الصرح الثقافي المبارك واستدامته.

وهذا المركز لا يقيم مثل هذه التظاهرات وحسب، بل إنه يدعم البحث العلمي والتدريب وتوفير الكتب النادرة والمراجع وأمهات الكتب للباحثين والقراء في مكتباته العامة بالجوف والغاط.

ومن جانب آخر، أنا أقف اليوم أمام عدد من القامات من المثقفين، على رأسهم الدكتور القدير زياد بن عبدالرحمن السديري، وأصحاب المعالي، والإخوان من الكُتاب في المجلات والصحف السعودية، وهم قامات إعلامية.

وأعرج على جانب آخر، تطرق الإخوان قبل التعريج على دور الجامعات، ودور المحميات والعمل الذي قامت به حقيقة في هذا المقام.

وأستأذنكم، وأنا أتحدث بوجود قامتين من أهل الاختصاص في المملكة، سعادة الأستاذ عبدالله العامر، وسعادة الأستاذ عبدالله الطلاسات، فأنا محشور بينهما. فمن حيث العمل الفني، فإنني بعيد نوعا ما، ومعالي الدكتور خليل أيضا حاصرني في زاوية في قضية الإجابة عن دور الجامعات في مجال المحميات.

فكرة المحميات نشأت من صاحب السمو الملكي سمو الأمير سعود الفيصل الذي قدم هذه الفكرة لصاحب السمو الملكي سمو الأمير سلطان -غفر الله لهما جميعا- فقامت هذه البذرة من ذلك التعاهد. بعدها بنحو ١٣ عاما مُنح صاحب السمو الملكي سمو الأمير سلطان -غفر الله له- في عام ١٤٢٣هـ جائزه البيئة والسلام تقدير لجهود المملكة العربية السعودية، وجهوده الشخصية، لأنه كان رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للحياة الفطرية. فهذا العمل، وهذا الامتداد في الحقيقة أسهم في دعم القائمين في الجامعات، سواء على مستوى البحوث الفردية، أو البحوث الجماعية، أو الاهتمام البحثي في هذا المجال.

وقد شاركت الهيئة السعودية سابقا، والمراكز حاليا والمحميات الملكية في دعم هذا التوجّه، من خلال دراسة المجتمعات المحلية، وذلك بدراسة النوعيات، وجرى حصر النباتات البرية والكائنات الفطرية الموجودة حاليًا في المحميات.

واليوم، نحن مطالبون بمزيد من بذل الجهد والعمل الجاد، وينبغي أن يرافق العمل الرسمي، جهدٌ مجتمعيّ مُساعد ومُتوافق مع توجّهات الجهات الرسمية العاملة في مجال المحميات وحماية الحياة الفطرية، وليس فقط جهود تلك الإدارات والمؤسسات الرسمية، وكذلك ينبغي أن لا نُغفل دور الجامعات، سواء في مجال البحث العلمي أو في

الدعم في التوعية المجتمعية؛ فعلينا جميعا مسؤولية مشتركة في هذا المجال.

وهـذا العمل الجبار والبَنّاء لا يهدف لإنشاء محميات طبيعية للفراغ، وليس الهدف إقامتها، والتنظير في مجال الحياة الفطرية، والنشر الإعلامي، دون أن تستثمر تلك المحميات لأقصى حد ممكن بما يضمن الاستدامة المنشودة.

فالمملكة العربية السعودية بدأت اليوم تسجل نجاحات ملحوظة، وبدأت تسجل عددا من المحميات في القوائم الخضراء؛ وهذا خير دليل على حقيقة انتشار الوعي بين أفراد المجتمع المحلي الداعم لهذا العمل، وكذلك انتشار الوعي بين الباحثين والقائمين على هذه البحوث والدراسات التنويرية.

وأيضا لا أغفل جميع الأدوار لجميع الأفـراد، ابتداء من منطلق البذرة، وهي الأسرة، وانتهاء بالتشريعات والأنظمة؛ لكن ذلك ليس نهاية الطريق، بل إنه عمل مستدام لتحقيق نجاحات مستدامة في مجال تنمية الحياة الفطرية وتطوير المحميات، إن شاء اللّه.

وأود أن أشير إلى أن الجامعات في المملكة العربية السعودية الآن لديها كراسي بحث علمي، ولديها مراكز بحثية، ولديها جمعيات متخصصة في المجال البيئي، ودراسـة المحميات، ودراسـة الحياة الفطرية فيها من أنواع الطيور والحيوانات البرية، والنباتات، وتسعى إلى تنميتها وإعادة تسكين ما انقرض منها.

ويشرّفنا أن يقف على هذا الثغر ثاني رجل في هذه الدولة، صاحب السمو الملكي، سمو ولي العهد، الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، بدعمه لكافة البرامج البيئية القائمة في مختلف المجالات البحثية،

والتنظيمية، والتشريعية، والتنفيذية، والتوعية والإعلام.

وأكرر الشكر لمركز عبدالرحمن السديري الثقافي، على مبادرته بتنظيم هذا المنتدى المهم في مجال المحميات، كما أشكر القائمين على إدارة هذه اللقاء الناجح.

مدير الندوة

شكرًا دكتور محمد.

وأنتقل الآن إلى سعادة الأستاذ الدكتور محمد حسين بريك.

أنتم في المملكة الأردنية الهاشمية لديكم عدد كبير من البرامج التي تُعنى بالمحميات والحفاظ على البيئة؛ لعلك تحدثنا عن أوجه التعاون بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية في مجال المحميات، وأنا أعرف أن هناك اتفاقيات عقدت بين بعض المحميات في المملكة ونظيراتها في المملكة الأردنية الهاشمية.

أ. د. محمد حسين البريك

أ. د. محمد حسين البريك

بسم الله الرحمن الرحيم.

اسمحوا لي في البداية، أن أُعبّر عن سروري بهذا الحدث الجميل، الذي نتشارك فيه اليوم لمناقشة الأمور المتعلقة بالمحميات. وأود أن أشكر مركز عبدالرحمن السديري الثقافي، على إقامة هذه الندوة المهمة، وأُقدّر لإدارة المركز دعوتهم الكريمة لي للقدوم والمشاركة معكم اليوم. وهذه الزيارة هي أول زيارة لي إلى المملكة العربية السعودية،

وإنا في الحقيقة سعيد بمشاركة هذه النخبة الطيبة من الزملاء المتحدثين ومشاهده هذه الوجوه الطيبة من الجمهور المتحمس والمهتم بموضوع الندوة. وثانيا، أبارك للأشقاء في المملكة العربية السعودية الإنجازات العديدة المشهودة في مجال المحميات الملكية، وإن شاء الله يكون هناك مزيد من التقدم بهذا المجال.

وقبل أن أجيب عن سؤال معاليك، طُلب مني أن أرسل تغريدة أو اثنتين لوضعها على موقع وسائل التواصل الاجتماعي لهذه الندوة، فكانت واحدة من التغريدات تقول -مع أنني لست من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي-: «المحميات الطبيعية هي الوجه الجميل لعالم مستدام»، فإذا رجعنا إلى ما قبل ١٥٠ أو ٢٠٠ سنه من الآن، فقد كانت الكره الأرضية، بوجه عام، تمثل محمية طبيعية؛ ولكن مع ظهور الثورة الصناعية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وظهور أنماط الزراعة المكثّفة في النصف الأول من القرن العشرين، فقد أدّى ذلك إلى تدهور بيئي كبير، صاحَبَه أيضًا تغيرات مناخية كبيرة جدا، أثّرت بشكل كبير على التنوّع الحيوي في العالم؛ ما اضطر الدول والمنظمات الدولية إلى توجيه اهتمام خاص للحفاظ على التنوّع الحيوي النباتي والحيواني، ولذلك كان الاجتماع المنعقد لهذه الغاية في مدينة ريودي جانيرو سنة ١٩٩٢م.

أما فيما يتعلق بتجربة المملكة الأردنية الهاشمية مع المحميات الطبيعية، فهي تعود إلى منتصف الستينيات من القرن الميلادي المنصرم؛ عندما أبدى جلالة الملك حسين بن طلال، رحمه الله، رغبةً أكيدة بالحفاظ على التنوّع الحيوي النباتي والحيواني، ولذلك في عام ١٩٦٦م، أُنشئت الجمعية الملكية لحماية الطبيعة. وبعد ذلك بدأت الجمعية بإنشاء المحميات الطبيعية في أراضي المملكة الأردنية الهاشمية.

وأنا أعمل في المجال الأكاديمي، وأعرف تمام المعرفة أن هناك تعاون في هذا المجال ما بين الجمعية الملكية لحماية الطبيعة، والجهات العاملة في مجال المحميات الملكية في المملكة العربية السعودية، ولا يحضرني الآن عدد الاتفاقيات الموقعة في هذا المجال مع المملكة العربية السعودية الشقيقة، لكن لا بد من القول إنه من الضروري تدعيم التعاون بين الجانبين في مجال المحميات، وذلك لكون البيئة الطبيعية ممتدة بين الدولتين الشقيقتين الجارتين، وتتأثر الأنواع الفطرية الموجودة في أراضي الدولتين في كلا الجانبين بالنظر لمشاركة الدولتين بمساحات واسعة من الحدود البرية.

وقد وصل عدد المحميات الطبيعية في الأردن إلى ١٤ محمية، بمساحة تعادل ٤٪ تقريبًا من مساحة الأردن، وهي في ازدياد إن شاء الله.

مدير الندوة

شكرا دكتور محمد.

ننتقل الآن إلى المحور الثاني في هذه الندوة.

لقد نصت رؤية المملكة ٢٠٣٠ على حماية البيئة، وعلى مستهدفات الوصول إلى ٣٠٪ من المساحة مناطق محمية برية وبحرية في المملكة العربية السعودية؛ ولعل إطلاق صاحب السمو الملكي، ولي العهد، الأمير محمد بن سلمان للمستهدفات الإستراتيجية للمحميات الملكية في جلسة مجلس المحميات الملكية التي نصت على أهداف مهمة جدًا، تمثلت في الاهتمام بالحياة الفطرية والبيئية؛ وذلك من خلال التركيز على حماية الحياة الفطرية وأنشطة التشجير، وتعزيز السياحة البيئية، وتوفير فرص العمل. إذًا، الإستراتيجية ذهبت إلى

أبعد من قضية الحماية، لقد ذهبت إلى مفهوم تنموي شامل ومستدام في المناطق التي تقع فيها هذه المحميات.

أستاذ عبدالله العامر، وأنت ترأس هيئة تطوير محمية الملك سلمان، ما التوجهات التي تسير عليها المحميات الملكية نحو دمج المجتمع وإشراكه؛ وكذلك، كيف تعمل هذه التوجهات على تحقيق هذه الأهداف التي ذُكرت في المستهدفات الإستراتيجية التي أطلقها سمو ولي العهد؟

أ. عبدالله العامر

المستهدفات واضحة وصريحة، ومنذ إقرارها بدأت الهيئة في العمل على تنفيذها. أما من ناحية الحفظ البيئي الذي يُعَدُّ المستهدف الأول، فقد أُنشئت محمية الملك سلمان، ولعل جميعنا يعرف أن محمية الملك سلمان هي أكبر محميه في المملكة العربية السعودية بشكل خاص، وفي إقليم الشرق الأوسط بشكل عام، وتعد ثالث أكبر محمية في العالم أجمع، وتبلغ مساحتها (١٣٠,٠٠٠) كيلو متر مربع. وخلال الأعوام الثلاثة الماضية بدأ إنشاء هيئة تطوير محمية الملك سلمان، وجرت زراعة نحو (٢,٤٠٠,٠٠٠) شتلة في مناطق مختلفة من المحمية، ونُثرت أطنان من البذور في مناطق مختلفة كذلك.

وقد استهدفنا كذلك مع هذه الأعمال إشراك المجتمع المحلي في عمليات استزراع الأشتال من الأشجار المتنوعة التي تلائمها أراضي المحمية. وهذه الأعمال والأنشطة البيئية تأخذ جزءا كبيرا من العمل والوقت، ونحرص على الشراكة فيها مع المجتمع المحلي؛ فعندما يكون المجتمع المحلي شريكا في عملية الاستزراع وإعادة الغطاء النباتي، ويعمل على زرع الأشتال المتنوعة، فإن ذلك سيكون

محفّزا كبيرا لهم للاهتمام باستدامتها، ويشكّل فهما ووعيا كبيرَين، ما يدفعهم لمشاركة هذه التجربة مع غيرهم من أهلهم، وأقاربهم، وأصدقائهم، وهذا مهم جدا بالنسبة لنا، للإسهام في تشكيل الوعي المجتمعي ونشره بين أفراد المجتمع المحلي.

أما بالنسبة للشق الثاني الذي هو الحياة الفطرية، فقد قامت الهيئة بالتعاون مع المركز الوطني للحياة الفطرية بإطلاق أكثر من (٢٠٠٠) كائن حي من الحياة الفطرية في مناطق محميات مختلفة، من حرة الحرة، وطبيق، والخُنفة. والحمد لله شهدنا خلال العام الماضي (٢٧) حالة ولادة من الكائنات الفطرية الموجودة حاليا.

والمستهدف الآخر الذي تحدثنا عنه هو التنمية المجتمعية؛ فالهيئة منذ اليوم الأول من إنشائها، تعمل وتحرص على إشراك المجتمع المحلي في برامجها وأنشطتها. وكان من البدهي أن تبدأ الهيئة بإجراء المسوحات، سواء مسوحات الغطاء النباتي التي نسميها مسوحات خط الأساس، أو مسوحات الحياة الفطرية، أو مسوحات التراث. وقد قامت الهيئة بالعمل مع الجامعات المحلية في المملكة، بدلا من العمل مع شركات من الخارج أو مكاتب استشارية لتنفيذ تلك الأعمال المسحية. فقد عملنا مع الجامعات المحلية، وتشاركنا في أربع مناطق فيها أربع جامعات محلية، لإجراء المسوحات؛ وذلك بالتأكيد يعود على الجامعات بالفائدة العلمية أولا، فهي رحلة تعليمية يتعلم فيها الباحثون من أساتذة الجامعات ويتعلم فيها طلبة الدراسات العليا؛ الماجستير والدكتوراة، ويتعلم فيها طلبة كليات العلوم سواء المراحل المتقدمة من الطلبة ذوي مستويات السنوات الثالثة، والرابعة، والخامسة، فكلهم يشاركون في هذه العملية، إضافة إلى تحقيق الفائدة المالية التي تعود على المشاركين في مثل تلك الأعمال المسحية.

كما نتشارك مع المجتمع المحلي، بالخدمات التي تدعم مثل هذا العمل، وكل ما تحتاجه الدراسات والأعمال نأخذها من المجتمع المحلي أيضا، ومن شأن ذلك أن يولّد فرص عمل عديدة، ومصادر دخل للمواطنين الذين يشاركون في مثل هذه الأعمال. لقد اشتركنا مع جميع الجامعات ولله الحمد، وما زلنا نعمل معهم في كثير من النشاطات، وأي فعاليات أو أي عمل تقوم به الهيئة نشترط على المتعهد أن يوظف أفرادًا من أبناء المنطقة، وهذا التوظيف نسميه التوظيف غير المباشر، وهذا غير التوظيف المباشر للهيئة، الذي يكون من أهل المنطقة، ولا نوظف أي أحد من خارج المنطقة، فكل الذين يعملون في الهيئة من داخل المنطقة. أما الوظائف غير المباشرة، فتكون كلها مع الشركات خلال تنفيذ العقود معها، وكل تلك العقود تتضمن أن يتم التوظيف من داخل المنطقة المعنية، إضافة إلى أننا نشترط على المتعهدين كلهم أن يشتروا المواد التي يستخدمونها كلها من السوق المحلية.

من هنا، ننتقل للهدف الثالث الذي هو السياحة البيئية. فالسياحة البيئية هذه في مراحل متقدمة من الخطة الإستراتيجية للمحميات، ويتم فيها تنفيذ برامج سياحية وإنشاء منتجعات سياحية، وأعمال نسميها مشاريع كبيرة، وهذه المشاريع تتم بالشراكة مع مستثمرين من القطاع الخاص.

التوظيف لكل هذه المشاريع يجب أن يتم عن طريق المجتمع المحلي؛ إذ إن المجتمع المحلي هو الأحق بالفرص الوظيفية الناتجة عن هذا التشارك. إضافة إلى أن الهيئة عقدت ندوات كثيرة جدا، سواء في مناطق الجوف أو حائل أو تبوك لتأهيل رجال الأعمال الجدد، ونحن نعرف حق المعرفة أن هناك شركات ومؤسسات قائمة، ولكن هناك شباب من أبناء هذه المناطق نريد منهم الدخول في هذه المجالات، ولا يجب أن يتوظف كل الناس، فهناك أناس في كل مجتمع يسعون إلى إيجاد عمل اقتصادي يعمل حراكًا اقتصاديًا في المنطقة، ينتج عنه دخل للأُسر.

كما عقدنا العديد من الدورات وورش العمل بالشراكة مع عدة مصالح حكومية في الجوف، هنا في سكاكا، أو في المناطق الأخرى في تبوك وحائل، وكان الهدف منها تعليم رواد الأعمال الجدد، وعمل انطلاقة لهم، ودعمهم من خلال إتاحة الفرص لهم لإنشاء مشاريع توفر لهم مصادر دخل لأسرهم، إن شاء الله.

مدير الندوة: نعم، هذا التوجه واضح.

الأستاذ عبدالله الطلاسات أنتم في المركز الوطني، لو تحدثنا: أين أنتم من هذه التوجّهات الإستراتيجية؟ وهل تسيرون بالتوجه نفسه الذي حدده الإطار العام في رؤية المملكة ٢٠٣٠؟ وأين أنتم

من الإتاحة؟ فقد كان يؤخذ على الهيئة عندما كانت هيئه أن عملية الإغلاق والحماية أكثر من الإتاحة والمشاركة؟

أ. عبدالله الطلاسات

طبعا، التوجه أنك أنت الآن تعمل على حمايه مقّدرات الوطن الغالي من موارد طبيعية وغير ذلك. أنا أود أن أُثنّي وأذكر بأن المحميات الملكية، والمحميات الطبيعية، تلعب دورًا مهمًا في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ من خلال تحقيق الاستدامة البيئية والحفاظ على التنوّع الأحيائي، وأن أهم دور من أدوارها هو حماية التنوّع الأحيائي من نبات وحيوان، وبخاصة الأنواع المهددة بالانقراض.

وأما بالنسبة لدعم السياحة البيئية، فهو عملية خلق فرص جاذبة لأبناء المنطقة أيضا. والتنمية المستدامة هي تحسين جوده البيئة وتقليل التلوث فيها، بحيث تكون مساحات طبيعية فريدة وجاذبة للزوار، إضافة إلى أن تكون مصدرًا للوعي المجتمعي أيضا، وكل دور من هذه الأدوار يؤدي مقصده.

أيضا، لا نُغفل أنها بيئة خصبة للبحث العلمي في مجال التحليلات الوراثية وغير ذلك، فقد اكتشفنا بالأمس القريب ميمياوات للفهد الصيّاد، وهذا الاكتشاف يدل على أنه كانت هناك أنواع موجودة في أراضي المملكة لهذا النوع من الفهود، لكنها انقرضت. ودورنا اليوم، هو كيف نعيد وجود هذه الأنواع المهددة بالانقراض.

نحن في المملكة العربية السعودية، والحمد لله، نعمل على برامج تدعم إعادة توطين مثل هذه الأنواع من الأحياء البرية وغيرها، وكل هذا يسهم في تنمية التوازن البيئي وتحقيق التوازن ما بين التنمية

الاقتصادية والبيئية. والتوجّهات اليوم هي أنه كما ذكرت آنفًا أن المملكة انضمت لاتفاقيه التنوّع الأحيائي، وهذا الانضمام لهذه الاتفاقية يُلزمنا بأن نكون من الدول المتقدمة في الحفاظ على التنوّع الأحيائي، والحياة الفطرية بشكل عام، وأن ندعم المشاريع البيئية، وأن نكون في هذه المنظومة البيئية. وأؤكد أن المحميات الطبيعية هي أداة جذب، ونحن نسميها بالمفهوم العام الترويح البيئي، إذ إن الواحد منا الآن يود الخروج من ضوضاء المدينة، ويذهب لينعزل في مثل تلك المناطق في البيئة الطبيعية المفتوحة؛ ليروّح عن نفسه، ويستمتع بالمناظر الطبيعية الخلابة.

فالمركز اليوم لديه برامج متعددة تدعم عدة جوانب، سواء أكان ذلك في زيادة المساحات الخضراء للمناطق المحمية، أم في إعادة توطين الكائنات المهددة بالانقراض وإكثارها، وتهيئة المجال لها للعيش بحرية كما كانت من قبل.

وفي مجال دعم البرامج المجتمعية، فقد احتفلنا بالأمس القريب مع المجتمع المحلي بيوم القهوة العالمي للبن «الشدوي» الذي تتميز به منطقة الباحة. كذلك، هناك برامج أخرى تهتم بدعم النحّالين ومنتجي العسل، وبتنظيم الرعي في مختلف المحميات. فكل هذه أولا وآخرا أدوات جذب للمجتمع المحلي للمشاركة مع المؤسسات الرسمية العاملة في مجال المحميات والتنوع الأحيائي.

واليوم، نحتفي أيضا بتسجيل أول محميتين في القائمة الخضراء، هما: محمية الملك سلمان، ومحمية الوعول. وتتبع القائمة الخضراء للاتحاد العالمي لصون الطبيعة. وتهدف هذه المبادرة لضمان تحسين الإدارة الفاعلة للمناطق المحمية، وتوحيد الركائز الأساسية الداعمة

للمجتمع المحلي. وأصحبت هذه المحميات اليوم، تشكل بيئة جاذبة لخلق فرص وظيفية، وخلق فرص اقتصادية في المجتمعات التي الموجودة فيها وما حولها.

مدير الندوة: شكرًا أستاذ عبدالله.

انتقل الآن للدكتور محمد الشايع. دكتور كيف تقيّمون هذا الحَراك وهذا التوجّه الذي تتبناه المملكة؛ سواء في المحميات الطبيعية أو في المحميات الملكية، وما هو أثر ذلك على التغيّر المناخي الذي بدأنا نرى بوادره في المملكة العربية السعودية؟

د. محمد الشايع

لعلي أبدأ مما انتهى منه سعادة الأستاذ عبدالله الطلاسات، ولكن قبل ذلك لا بد لي أن أعرّج على شيء مهم، ومهم جدا، إنني أعرف أن إدارة مركز الأمير عبدالرحمن السديري حريصون على وضع توصيات تخدم العملية التنموية، ويتبناها سمو أمير المنطقة. لعلكم جميعا تذكرون في عام ٢٠١٩م حينما أطلق صاحب السمو الملكي، ولي العهد، حفظه الله، بعض الكائنات الفطرية في محافظة العُلا، وفي اليوم الثاني أو الثالث جرى اصطيادها، مع الأسف، بفعل صيادين لا يكترثون بالتنمية البيئية ولا بإحياء التنوع الأحيائي. ولنأتي على أمر آخر، نحن اليوم في الشمال قريبون من صحراء النفود، وينتشر فيها كما تعلمون أعمال الاحتطاب، وكلنا نشعل النار في بيوتنا، وبصراحه أطلب من معالي الدكتور عبدالواحد الحميد أن يكتب لنا مقال «ستوري بورد» عن موضوع تجارة الحطب. وأتساءل ما حجم استيراد المملكة العربية السعودية اليوم من الحطب؟ إن ما دمّرناه من الحطب على مدى السنوات القليلة الماضية يوازي ما استوردناه، ولن تعلن المملكة

العربية السعودية اليوم مهما كانت القوة والطاقة البشرية عن نجاح المحميات واستردادها لعافيتها رغم السنوات التنموية التي تحدث عنها سعادة الأستاذ عبدالله الطلاسات منذ عام ١٩٧٥م.

وما نرجوه من الإنسان في هذا البلد، عند إقامة شراكة مجتمعية ناجحة، أولا أن نُعدّل سلوكنا الذاتي، ثم بعد ذلك ننطلق إلى المراحل الأخرى في استثمار المحميات في المجال الاقتصادي والسياحي وغيرهما. ويسرني أن أعلمكم أنني تناقشت مع الدكتور فلاح قبل الندوة وأخبرني أنهم في محميه الإمام عبدالعزيز بن محمد الملكية عرضوا في المعرض عبوات من العسل الطبيعي؛ ما يدل على الشراكة مع المجتمع، وعليها شعار المحمية المنتج فيها ذلك العسل.

اليوم نحن في الجوف وما شاء الله، رأينا السمن والزبدة والأقط، وأتساءل لِمَ لا نستثمر في المحميات الطبيعية الموجودة في إنتاج مثل هذه المنتجات الطبيعية بأيدي أبناء المجتمع المحلي وبإشراف إدارات المحميات، ويقومون بإنشاء مصانع تتبنى إنتاج الأقط بطريقة صحية، وتتبنى إنتاج السمن وتسويقه بطريقة مهنية واحترافية، بدلًا من الصعوبات والعقبات التي يلاقيها المُنتَج، والمُنتِج؛ فنضمن إنتاجا صحيا نقيا، ونتخلص من أعمال الغش التي تكثر لدى بعض المسوِّقين الذين لا يتورعون عن بيع منتجات صنعت بطرق التوائية تفتقر إلى الجودة وغير صحية، طمعا في الربح السريع.

ومعنا اليوم قامة من قامات الزراعة، الأخ غالي الفهيقي، وهو كان ولا يزال في اللجنة الزراعية، وهم يرحبّون في تبنّي شراكات مجتمعية لتنفيذ مشروعات إنتاجية للمجتمع المحلي من المنتجات الطبيعية النباتية والحيوانية في البيئات الطبيعية للمحميات.

ولعلي أختم ببيت شعر في هذا الجانب حول قضية السلوك البشري، ونحن في الجامعات بصراحة مقصرون في قضية التوعية. فكما تعرفون فإن شجرة الطلح حتى تنمو وتكبر للحجم الذي تعرفونه، فإنها تحتاج إلى ما لا يقل عن ١٠٠ سنة، ومع الأسف يأتي شخص جاهل، بمنشار كهربائي أو منشار يعمل بالبنزين، وخلال دقيقتين يقصها ويدمرها، ويجعلها تجف، وبعد ذلك يقطعها، ويشعل فيها النار وخلال خمس دقائق تصبح رمادًا. فهذا عمل يضر بالمصلحة الوطنية العامة في مجال المحميات البيئية. يقول الشاعر بشار بن بُرد:

متى يبلُغُ البنيانُ يومًا تمامَهُ/ إذا كنتَ تبنيهِ وغيرُك يهدم

فلو ألفُ بانٍ خلفهم هادمٌ كفى/ فكيف ببانٍ خلفه ألفُ هادم؟!

ولنكن دقيقين وصريحين؛ يجب علينا تغيير السلوك، وأنا واحد من الذين كانوا في السابق يصطادون، وأحيانًا نقطع بعض الأشجار. في حائل، تم مع الأسف القضاء على كل أشجار الرمث والعجرم وغيرها كثير، بفعل الاحتطاب غير المنظم والجائر. لذا، علينا بصراحة اليوم أن نفكر في مصلحة الوطن، بعيدا عن المصالح الفردية الآنية؛ ومَن يرغب بإشعال النار، في نزهاته، ينبغي أن لا يكون ذلك على حساب الثروة الوطنية من الأشجار البرية.

فاليوم علينا في هذه الندوة، مسؤولية كبيرة بأن نخرج بتوصيات تُعين وتُساعد صُنّاع القرار في المحميات وفي المراكز بأن يتبنوا مثل هذا الحراك، وبيننا اليوم قامات من المسؤولين في مجال المحميات والتنوّع الأحيائي، والمثقفين والمهتمين والإعلاميين، والكُتّاب، والشعراء، والمشاركة المجتمعية من النساء والرجال؛ فلذلك لا بد أن تكون توصياتنا صريحة في موضوع هذه الندوة المهم.

وشكرًا.

مدير الندوة: شكرا دكتور محمد

أنتقل الآن للدكتور محمد حسين بريك، الضيف القادم من الأردن الشقيق.

كيف ترون هذا الحَراك؟ وكيف ترون هذا الاهتمام الكبير في البيئة، سواء من خلال إنشاء المحميات الملكية أو التوسّع في المحميات الطبيعية التي بدأت تنتشر؟ نحن على المستوى الفردي بدأنا نلحظ التغير البيئي، إذ بدأ الغطاء النباتي يتغير، والأشجار تعود إلى وضعها الطبيعي نتيجة للحماية التي بدأت تركّز عليها الدولة.

أ. د. محمد البريك

طبعا كما تفضل سعادة الأستاذ عبدالله الطلاسات، نحن في المملكة الأردنية الهاشمية تعدينا ما نسبته ١٧٪ من مساحة المملكة، التي أصبحت محميات طبيعية. ويمكن القول إنه من الممكن تحويل الوطن كله لمحمية طبيعية إذا كانت هناك ثقافة مجتمعية فاعلة، فإذا استخدمنا الأصول الوراثية النباتية، والأصول الوراثية الحيوانية بشكل مستدام، يمكن أن يكون الوطن كله محمية طبيعية.

وأثناء قدومي لمدينمة سكاكا، مكان إقامة هذا المنتدى، وحضوري من الأردن عن طريق البر، لاحظت أن الغطاء النباتي موجود، ويكبر، وللحفاظ على هذا الغطاء لا بد من وجود شراكات حقيقية مع المجتمع، ونشر ثقافة الوعي البيئي لدى الناس؛ لأنه ليس هناك مكان للبشر يعيشون عليه غير الكرة الأرضية. وبالتالي إذا لم نحافظ على هذه الأصول الوراثية الحيوانية والأصول الوراثية النباتية وغيرها من

الكائنات الحية، فإننا سنجد صعوبة في الحصول على كمية كافية من الطاقة، ومن الغذاء في المستقبل.

وإذا رجعنا للوراء قليلا، لفترة وباء كورونا، نتيجة لتوقف استخدام السيارات والطائرات وغيرها من الوسائل التي تطلق ثاني أكسيد الكربون، فقد حدث انقشاع لغمامة من الغازات السامة، وهذا الكلام تم رصده من خلال الأقمار الصناعية. وبالتالي، هل من الضروري أن أركب السيارة كي أذهب للصلاة في المسجد وهو يبعد عني مسافة ٢٠٠ متر؟ وهل من الضروري أن أركب السيارة التي تطلق ثاني أكسيد الكربون؛ حتى السيارة الكهربائية الآن تعمل على ثاني أكسيد الكربون لأن الطاقة الكهربائية التي تعمل بها تأتي من مصادر طاقة غير متجددة؟ وهل من الضروري أن أركب السيارة للذهاب للمخبز لشراء احتياجات أسرتي من الخبز؟ نحن بحاجة لنشر الثقافة والوعي على كل المستويات والصعد؛ يجب أن نبدأ من الأسرة، ومن المنهاج المدرسي، ومن المسجد ومن الجامعة، فكل منها له دوره في نشر الوعي البيئي.

في قسم الأحياء عندنا في جامعه جرش بالأردن، عدّلنا الخطة الدراسية قبل فترة، ولم نتنازل عن وجود مادة التنوّع الحيوي، بقيت مادة التنوّع الحيوي يأخذها طلبة العلوم الحياتية، وطلبة الإنتاج النباتي، وبالتالي نحن بحاجة لهذا الوعي، وديننا يأمرنا بذلك، كما يأمرنا أن نقتصد، كيما نمرر هذه المصادر للأجيال اللاحقة ويكون أبناؤنا في مأمن من عدم حصولهم على كميات كافية من الغذاء.

مدير الندوة: شكرا دكتور محمد بريك.

لعلي أعرّج الآن على مشروع السعودية الخضراء. هذا المشروع

الرائد الذي يهدف إلى استزراع ملايين الأشجار في كل المناطق البرية، ما هي الإسهامات التي قامت بها المحميات الملكية في هذا الجانب، فهذا مشروع وطني تشترك فيه كل القطاعات.

أ. عبدالله العامر

هذا صحيح. فمن المستهدَفات الرئيسة للمحميات الملكية المشارَكةُ أو الإسهام في تحقيق مستهدفات صاحب السمو الملكي -ولي العهد- التي أطلقها، المتضمنة زراعة (١٠) مليارات شجرة؛ فمحمية الملك سلمان تزرع في السنه بمعدل مليون إلى مليون ونصف المليون شجرة؛ ولكن يمكن القول هناك بالمقابل مثل هذا الرقم ناتج عن الحِمى نفسها فقط، يعني هذا العدد من زراعة الشجيرات المباشرة التي تزرعها إدارة المحمية، ولكن الحِمى ينتج عنه عدد مماثل إن لم يكن أكبر منه من دون أي تدخل بشري. والذي عرف مناطق، مثلا حرة الحرة، يذهب ويزورها، سيجد أنها في هذا العام تختلف عما كانت عليه في العام الماضي، ومَن عرف منطقة الصمان وشاهد صورها قبل ثلاث أو أربع سنوات كيف كانت قبل الحمى، وكيف صارت الآن بعد الحمى بدون أي تدخل مباشر؛ فلينظر كيف تغيرت الفياض الموجودة فيها، بحمد الله.

الحمى وحده يمكن أن ينتج أكثر مما يقوم به الإنسان من خلال تدخّله؛ فالحمد لله، فالإسهامات عديدة في تكثير المساحات الخضراء والتشجير، سواء كانت الإسهامات المباشرة أو غير المباشرة، وسنكمل ذلك إن شاء الله. وطبعا تعرفون أن مساهماتنا تكون في المناطق الفقيرة بالمياه، فيجب علينا أن نركز على أنواع محّددة من النباتات والأشجار التي لا تحتاج أو تستهلك كميات كبيرة

من المياه، ويمكن أن تعيش على نموذج حصاد الأمطار مع الوقت بعد نموها وثبات جذورها وتعمقها في التربة، نحن نعتني بها في السنة الأولى، وربما السنة الثانية، وبعدها تعيش من تلقاء نفسها معتمدة على حصاد الأمطار.

وأود أن أعرّج على كلام الدكتور محمد الشايع من ناحية الوعي، وهذه نقطة مهمة، بل مهمة جدًا. نحن تقريبا كلنا متقاربون في السن، ونعرف كيف كانت أراضي المملكة قبل ٤٠ سنة أو قبل ٥٠ سنة، وما هو الوضع الحالي لها. ما نراه الآن، ناتج عن التدخل البشري المباشر؛ سواء من الاحتطاب الجائر كما ذكر الدكتور الشايع، أو من الرعي الذي كان رعيًا فرديا ومحدودًا جدًا؛ لكنه تحوّل بعد ذلك إلى رعي تجاري فأتى مع الأسف على الأخضر واليابس في بيئاتنا. وهذا كله يحتاج إلى برامج لتوجيه الرعي، وتحديد مناطق معينة له، وترك المناطق الأخرى تنمو وتستعيد الغطاء النباتي؛ لذا، فأنا أثنّي على ما جاء في حديث الدكتور الشايع، ويجب علينا جميعا أن نعمل على رفع مستوى الوعي بين المواطنين.

وفي الحقيقة، فإن الهيئة في محمية الملك سلمان أولت هذا الموضوع اهتمامًا كبيرًا، وعملنا مع وزارة التعليم على إدخال برامج بيئية ضمن المقررات الدراسية لجميع المراحل التعليمية، وتم ذلك والحمد لله؛ فقد تعاونت الوزارة معنا، وأدخلت البرامج هذه في المقررات وفي المناهج، وهي تشرح وتوضّح لماذا نحمي المحميات الطبيعية، ولماذا نعمل هذا في جميع المراحل الدراسية، من المرحلة الابتدائية إلى المتوسطة وإلى الثانوية، وبخاصة في المناطق المحاذية والقريبة من المحميات. لقد وصلنا إلى المدارس، وعملنا برامج، وننفذ زيارات عديدة ومبرمجة، ونلقي محاضرات للطلبة وللمدرسين عن البيئة وعن كيفية المحافظة عليها، ونحرص على إشراكهم في تجارب حقلية.

كما تعاونا مع وزارة الشؤون الإسلامية، جزاهم الله خيرا، وحددوا خطب يوم الجمعة في أيام معينة من السنة، خصصوها للحديث عن النقاط التي تحدثنا عنها بخصوص حماية البيئة؛ سواء من ناحية الاحتطاب الجائر، أو الرعي الجائر، وأهمية المحافظة على بيئاتنا التي تمثل ثروة وطنية يجب علينا صونها وتنميتها واستدامتها؛ ولكن لا بد من بذل جهد كبير جدا في جميع مناطق المملكة، وليس في الشمال وحده، أو الغرب وحده، ويجب أن يكون الجهد مضاعفًا وجماعيًا على مستوى الوطن كله؛ لأنها تمس كل إنسان فينا، وليس مسؤولية الهيئات الملكية أو المركز الوطني أو وزارة البيئة وحسب.

مدير الندوة: شكرا أستاذ عبدالله العامر.

أنتقل الآن بالسؤال إلى الأستاذ عبدالله الطلاسات: في المركز

الوطني لحمايه الحياة الفطرية، ما هي برامجكم في مشروع السعودية الخضراء وبخاصه في مجال التشجير؟ نحن نعلم أن نمط المحميات التقليدية التي كانت قائمة في السابق هي حماية، أكثر منها استزراع. ما التوجهات في ظل هذا المشروع الكبير؟

أ. عبدالله الطلاسات

كما ذكرت سابقا فإن أهم الأهداف أو الركائز الرئيسة في مبادرة السعودية الخضراء هي الحماية أو التوسّع في المناطق المحمية البرية منها والبحرية. واليوم لدينا مبادرة إستراتيجيه في المركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية، هي التوسع في المناطق المحمية، ونحن ماضون قُدُمًا على هذا النهج؛ علمًا أن اختيار المناطق المحمية وتحديدها ليست بالمهمة السهلة. ونحن نرتكز على ثلاثة معايير رئيسة: معايير بيئية، ومعايير اجتماعية، ومعايير اقتصادية. ولن نتنازل عن هذه المعايير الثلاثة، ولو تفوق أحدها على باقي المعايير الأخرى، فإننا لا نعد هذه المنطقة هي المنطقة المستهدفة لحمايتها والتوسع فيها. وأؤكد القول إن أهم ما ستمثله المنطقة المحمية أن تكون ذات نفع على المنطقة والبلد بشكل كامل.

الأصل في المحميات بحد ذاتها هي أن تحافظ عليها من خلال حمايتها لاستمراها على طبيعتها، أما المواقع المتدهورة فيتم إعادة تأهيلها باستزراع ما هو مؤصل فيها من النباتات الأصيلة الموجودة في المنطقة؛ لأن عمليه الإدخال غير المدروسة قد تسبب مشكلات بيئية أخرى نحن في غنى عنها. ولعل أهم التجارب لدينا هو أشجار برسوبس الذي غزا بعض المناطق لدينا، وتسبب في تدهور بعض الأنواع الأصيلة في المنطقة المحمية وانقراضها.

نحن حذرون في هذا الجانب، وهناك آلية للتعامل معها، وبالتالي نحن حريصون على أن تكون المنطقة المحمية المستهدفة تحقق هذه المعايير الثلاثة، وفي كل منطقه إدارية نستهدفها، نتعاون فيها مع جميع الجامعات المعنية بها، لأنه كما ذكرت علينا بالأساس أن نحافظ على النوع المميز في هذه المنطقة المحمية؛ وبالتالي لدينا برنامج خاص، ونعده هو مبادرة رئيسة، وإن شاء الله تستمر معنا إلى عام ٢٠٣٠، وبإذن الله نحتفل جميعا بنهاية عام ٢٠٣٠ بتحقيق الهدف المنشود وهو الوصول إلى ما نسبته ٣٠٪ من أراضي المملكة مناطق محمية.

مدير الندوة: شكرا أستاذ عبدالله.

دكتور محمد الشايع. في الجامعات، هل لكم إسهامات في هذا المشروع سواء من ناحية الدراسات البحثية التي عادة ما تُبنى عليها مثل هذه المشاريع الكبيرة؟

د. محمد الشايع:

أنا أحب المُحاور الذي يضبط الجلسة، ولكن بطبيعتي وكوني أدرس السلوك والمجتمع المحلي، أحب الخروج عن النص وأقول لكم قصة، وهي قصة مؤثرة.

الآن، الدولة – حفظها الله– ممثلة بالمركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية، بدأت منذ العام قبل الماضي إستراتيجية القضاء على ظاهرة تكاثر قرود البابون الموجودة في جنوبي المملكة العربية السعودية، فقد انتشرت بشكل كبير وغير عادي، وغالبية المجتمع شارك في هذه المشكلة من خلال توفير الطعام لها بمبادرات فريدة من الناس والمصطافين؛ وبالتالي الآن تدفع الدولة حفظها الله ملايين الريالات لعلاج المشكلة، فقد كنا نلتقط الصور عند البابون في الطائف وغيرها، ونعطي هذه الحيوانات الموز وغيره، وكان الفلاحون يرمون الفضلات أو بقايا المزرعة في خارج مزارعهم لتتغذى عليها هذه القرود، فتكاثرت وصارت تشكل مشكلة بيئية. وكذلك الأمر نفسه بالنسبة للاحتطاب، وما آل إليه من عمل وكرم، وإسراف من قبل بعض الناس عند إشعال النار، وحتى أحيانًا دون حاجة للطبخ أو التدفئة، بل للتسلية!

والأمر الثالث، الآن عندنا جمعيات حفظ النعمة، وهذه الجمعيات أنشئت لعلاج مشكلة سلوكية بشرية من صنعنا، فنحن نسرف في الأكل وفي الطبخ، وربنا سبحانه وتعالى يقول «لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون»، أما نحن عندنا أكل زائد ونتصل على الجمعيات ونؤذيهم وندعوهم للحضور لأخذ الطعام الزائد الموجود عندنا. إن سلوكنا الإنساني في مجال الحفاظ على البيئة عمومًا يجب أن يعدل

وعلى الجهات المسؤولة والمعنية بالمحميات أن تدرس آليات تعديل السلوك لدى المجتمع، وإشاعة الوعي البيئي بما يضمن تعديلًا إيجابيًا من شأنه أن يخدم التنمية والاستدامة البيئية.

والجامعات في الحقيقة تميل إلى الجانب التنظيري أكثر من الجانب العملي. ففي الجامعات نقول كيف يفعل الناس هكذا بالأشجار، ولماذا؟ ولكن حقيقة أنا شاهدت تجربة ملموسة استمرت وما تزال موجودة، وقد بدأت قبل إطلاق إستراتيجية السعودية الخضراء، ألا وهي تجربة متنزه الغاط الوطني، وهو في الحقيقة من أجمل المتنزهات، كما أنه قائم على أشجارنا البرية مثل الأكاسيا والطلحيات وغيرها. هذا المتنزه يقوم عليه أناس حريصون. حضرني الآن لقاء أجري مع صاحب السمو الملكي، الأمير تركي بن طلال -حفظه الله- قال فيه «أنا أبحث عن العاشق المحترف»، واليوم المحميات، والمراكز البيئية تبحث عن العاشق المحترف، لأن العاشق سيعطي كل وقته لصالح هذا الأمر، والمحترف عنده القدرة على الابتكار وخلق الإنجاز والاعجاز.

في الحقيقة، مضت حتى الآن ثلاث سنوات على مبادرة السعودية الخضراء، التي أعلن عنها صاحب السمو الملكي، سمو ولي العهد، لزراعة (١٠) مليارات شجرة، وعندما نزرعها يصبح عندنا توجهًا، وبخاصة زراعة المناطق القريبة، لكن كلما بعدت المنطقة يصبح الهدف المراد تحقيقه بعيدًا.

وما ذكره مدير المحمية من معلومات عن إعادة التشجير في المحميات مطمئنة ومبشرة بالخير، إن شاء الله؛ قال: «إن أعدادًا كبيرة جدا من الأشجار تمت زراعتها، وإن أعدادا أخرى مماثلة

لها أو أعلى من ذلك نمت بسبب الحماية». هذا الكلام يوحي بأننا فعلا نحتاج إلى وعي وإدراك المقصود من السعودية الخضراء. كلنا معنيون، ذكورا وإناثا، صغارا وكبارا، مسؤولين وغير مسؤولين في هذه المهمة والمبادرة الوطنية حتى نصل إلى المستهدف منها؛ لأن المستهدف وطني، ولماذا المستهدف وطني؟ لأن صحة الإنسان هي المستهدف في هذا الجانب، نظرا لأن الأشجار تقوم بامتصاص المواد الصلبة الملوثة للطبيعة، كما تعمل على امتصاص ثاني أكسيد الكربون، وتعطينا الأكسجين بدلا من ذلك؛ ما يجعل المحافظة على الأشجار والغطاء النباتي مهمة وطنية تعني المجتمع المحلي كله، وترتبط بالصحة العامة لجميع أفراده.

ففي هذا المجال، فإن الجامعات مقصرة تقصيرا كبيرًا -في نظري- لأن أغلب الأبحاث العلمية التي يقوم بها أعضاء الهيئات التدريسية، وأنا واحد منهم، تجرى بهدف البحث عن الترقية الأكاديمية، والتحقيق العلمي، وربما يعزى ذلك لصعوبة البحوث

والدراسات المجتمعية؛ وبالتالي، فإننا لا ننطلق من هذا المنطلق، ونحب الانكفاء والقرب من المكيفات وغيرها، وهذه تمنعنا من أن نصل لهذا المستهدف ما لم يكن لدينا فعلا عاشق محترف يرغب في الإسهام الوطني العام في الوصول إلى المستهدف العام فيما يتعلق بتوسيع مساحة المحميات وتنميتها واستدامتها لخدمة الوطن والمواطن.

مدير الندوة: شكرًا دكتور محمد الشايع.

السؤال الآن لسعادة الدكتور محمد بريك. لقد تزامن مع إطلاق مبادرة السعودية الخضراء، إطلاق مشروع الشرق الأوسط الأخضر، يعني كيف ترى هذا المشروع الإقليمي، ومدى تفاعل دول المنطقة معه؟

د. محمد بريك:

بطبيعة الحال، نحن جزء لا يتجزأ من الشرق الأوسط، وفعليًا إذا لم يكن هناك تكامل بين الدول العربية المتجاورة، فلن تنجح هذه الجهود لأننا في منطقة جغرافية واحدة، وانسجامًا مع الشرق الأوسط الأخضر، استحدثت الجمعية الملكية لحماية الطبيعة في الأردن في الأعوام القليلة الماضية عددًا من المحميات الطبيعية، وقد كانت مساحة المحميات الطبيعية ١٧٠٠كم٢ من مساحة الأردن، وبالتالي كانت تشكل أقل من ٢٪. أما الآن، ومع إضافة مساحات المحميات الطبيعية الجديدة التي عددها أربع محميات، وصلت نسبة المساحات إلى نحو ٤٪ أو ربما أكثر من إجمالي مساحة الأردن، ونحن نعرف أن جزءا كبيرا من مساحة المملكة الأردنية الهاشمية صحراء.

نحن في الأردن بإشراف الجمعية الملكية لحماية الطبيعة، وبالتعاون والتنسيق مع وزارة الزراعة، والمركز الوطني للبحوث الزراعية، ومع وزارة البيئة، كذلك، نعمل من أجل التكامل مع الدول العربية الشقيقة في الشرق الأوسط. كلنا دول شقيقة بلا شك، ولغايات الوصول إلى شرق أوسط أخضر، لا بد لجميع الدول من القيام بالأنشطة التي من شأنها أن تحافظ على الأصول الوراثية سواء أكانت نباتية أم حيوانية، وأفضل حفظ لها ينبغي أن يكون في موقعها الأصلي الذي عاشت فيه على مدى الأزمان، أي أن يجري ذلك في محمية طبيعية داخل الحقل.

والجزء الثاني أو الطريقة الأخرى لحفظ هذه الأصول الوراثية خارج الموقع. ومؤخرا أنشأ المركز الوطني بنكا للبذور؛ وهو في مراحله النهائية، وقد يبدأ العمل خلال أشهر قليلة، إن شاء الله؛ ولذلك، فإن المركز الوطني للبحوث الزراعية سوف يكون أكبر بنك وراثي للبذور في منطقة الشرق الأوسط، والهدف منه هو جمع الأصول الوراثية النباتية. وهناك أصول مجموعة، ولدينا العزم على عمل مسح لكل الأصول الوراثية النباتية لحفظها، والبناء عليها.

وبصفتي أزور المملكة العربية السعودية الشقيقة لأول مرة، فقد رأيت بأم عيني المساحات الخضراء الجميلة التي تغطي العديد من المناطق التي مررت بها أثناء قدومي عن طريق البر؛ وبالتأكيد فإن الزائر للمملكة العربية السعودية بواسطة الطائرة يرى كذلك من نافذتها على اتساع النظر المساحات الخضراء الواسعة في أراضي المملكة، وهذا ما لم يكن بالمقدور تحقيقه من دون رؤية المملكة ٢٠٣٠، فمن وضع هذه الرؤية يهدف إلى أن تحظى المملكة العربية السعودية بالمساحات الخضراء التي بدأت تنتشر وتغطي المحميات جنبا إلى جنب مع المزارع التي تديرها الشركات الزراعية في المملكة

التي تغطي حاجة المملكة من الكثير من المنتجات الزراعية. والهدف دائمًا هو الحفاظ على ما هو موجود، وإعادة تأهيل النظم التي تعرضت للتدمير والتحطيب والانقراض، وهذا المستهدف لا يمكن أن يتحقق إلا بالتشارك المجتمعي. ويجب على المجتمع أن يكون مقتنعا بما تقوم به الدولة، ومقتنعا أيضا بأنه سيعود عليه بالفائدة. وكذلك، مَن قال إنه لا يمكن أن نحتطب؟ يمكن أن نحتطب ولكن بأسلوب مستدام، وبالتالي نحن نسير في الأردن مع رؤية الدول الشقيقة لغايات تحقيق الشرق الأوسط الأخضر.

مدير الندوة: شكرا دكتور محمد.

لعلي أذهب إلى محور ربما كثير ممن في الصالة ربما يتساءلون حوله وهو: ما هي الأهمية الاقتصادية لهذه المحميات للمجتمعات المحلية؟ وكيف نستطيع أن نحقق الاستدامة؟ وفي الوقت نفسه، كيف نحقق الإتاحة الاقتصادية لهذا المجتمع؟ وكيف نجعل أنظمة هذه المحميات مرنة تحقق الضوابط، وتسمح في الآن ذاته للأنشطة الاقتصادية بالنمو والازدهار؛ سواء فيما يتعلق بالسياحة البيئية، أو فيما يتعلق بالرحلات البرية أو غيرها من الأنشطة التي يجب أن تنعكس على هذه المجتمعات؟

د. عبدالله العامر

شكرًا على هذا السؤال. إن ذلك هو أحد الأهداف الإستراتيجية من إنشاء المحميات الملكية، وأعتقد أن ذلك ينطبق على بقية المحميات، أو جميع النشاطات المماثلة لها. إن تنمية المجتمعات المحلية تأتي عن طريق إشراك المجتمع في الأعمال التي تقوم فيها المحمية، وهذا هو الهدف الأساس منها؛ ولكن ذلك يأتي على

عدة مراحل، مثل: التوظيف المباشر، والتوظيف غير المباشر، والمشاريع المنتجة لأبناء المجتمع المحلي التي يمكن أن تقوم في تلك المحميات. وأما بالنسبة للعقود والأعمال التي تتم في المحمية، فيجب أن تتم من خلال الأسواق المحلية وليس الأسواق الخارجية، ولا من خارج المنطقة؛ حتى نضمن إشراك المجتمع المحلي القريب لتلك المحميات، ونضمن دعمه وتعاونه لحفظها واستدامتها.

بعد ذلك، وفي مراحل لاحقة، تأتي المشاريع الكبيرة التي تكون فيها الفائدة العظمى للمجتمع من خلال كبر حجم التوظيف، وتأسيس المنشآت التي يتم تأمين جميع مستلزماتها وواردتها من خلال المجتمع المحلي؛ هذا على مستوى الوظائف والسوق المحلية. وهناك مسؤولية اجتماعية تعمل عليها الهيئة أو المحميات الآن، ولكننا نحتاج إلى تعديل في بعض التشريعات التي نعمل عليها مع الجهات المنظمة، وهو العمل المباشر مع المجتمع. وقد تحدث الدكتور محمد الشايع قبل قليل عن إنتاج العسل، وتساءل: لماذا لا ينتج العسل عن طريق المحميات ويسوّق عن طريقها أيضا؟ نعم هناك أعمال ومشاريع مشابهة مثل ذلك يمكن القيام بها بالتعاون مع المجتمع المحلي؛ ولنأخذ على سبيل المثال منطقه الجوف، لقد كنا قبل قليل في ضيافة الدكتور زياد السديري وقدم لنا السمح مع التمر، ونبات السمح تشتهر فيه منطقه الجوف.

هناك كثير من الصناعات التحويلية التي يمكن أن تنتج عن هذا، ونحن منذ فترة نفكر في الصناعات التحويلية ولكننا لا نريدها أن تكون بطريقة تجارية صِرفة؛ بل نريدها أن تأتي من خلال إشراك المجتمع المحلي؛ على سبيل المثال، ننشئ مصانع صغيرة يقوم على إدارتها والعمل فيها سيدات من المجتمع المحلي اللواتي يرغبن بمثل

هذا العمل المنتج، بحيث يعملن عليها بمواصفات معينة مدروسة، ونحن نسوّقها لهن بعد ذلك، والدخل الناتج سيرجع على المجتمع المحلي. مثل هذه المشاريع الصغيرة من شأنها أن تحقق فائدة كبيرة تشغيلية واقتصادية للمجتمعات. ومنطقة الجوف، ما شاء الله، فيها فائض كبير جدا من الزيتون وزيت الزيتون، ويمكن أن يكون مجالا لصناعات تحويلية عديدة، بحيث يمكن أن ننتج منه الصابون، وهذا لا يحتاج إلى تكنولوجيا عالية لإنتاجه، وفي الأردن الشقيق تنتج سيدات المجتمع المحلي الصابون بطرق يدوية من بقايا عصر الزيتون بعد إنتاج الزيت.

ونحن ننتظر أن تنتهي هذه التشريعات ونبدأ العمل مع المجتمعات المحلية سواء من مؤسسات خيرية أو غيرها ونصل للمجتمع المحلي الذي يحتاج الخدمة، وعلى وجه التحديد، يمكن تشغيل العديد من الناس الذين يحتاجون للدعم والمساندة لتحسين أوضاعهم الاقتصادية بإدخالهم في مشاريع منتجة تدر عليهم دخلًا مناسبا من مثل تلك المشروعات التي لا تتطلب تدريبا كبيرا.

مدير الندوة: شكرا أستاذ عبدالله.

وأتوجه الآن إلى الأستاذ عبدالله الطلاسات. أنتم في المركز الوطني، برأيكم، ما هي الأبعاد الاقتصادية المجتمعية، هل هناك برامج فعلا تعملون عليها؟ وهل هناك شراكات غير شراكة للحماية؟ فهي بلا شك مهمة، ولكن الشراكة الفعلية هي الشراكة التي يجد المجتمع قيمتها الاقتصادية واضحة أمامه؟

أ. عبدالله الطلاسات:

المحميات التابعة للمركز تعمل على دعم تنمية الاقتصاد المستدام

للمجتمعات المحلية. واليوم عندما نقول خلق فرص عمل، ففي أغلب المحميات التابعة للمركز، فإن الموظفين الجوّالين العاملين فيها هم من أبناء المنطقة المحيطة بها.

اليوم مع تنوّع السياحة البيئية، وتعزيزها، برزت وظيفة اسمها الإرشاد البيئي، وهي تمثل أهمية في مجال السياحة البيئية المحلية بشكل خاص، والمهم فيه أن مَن يشغل هذه الوظيفة ينبغي أن يكون من أبناء المجتمع المحلي الذي توجد به المحمية؛ لأن ذلك يعزز من انتمائه وشعوره بالمسؤولية تجاه المحافظة على الموارد الطبيعية للوطن.

كذلك ندعم في المناطق المحمية تصنيع المنتجات المحلية للمجتمع المحلي؛ سواء الزراعية منها كما ذكرنا سابقا «البن الشدوي» وأهميته لمنطقة أهالي الباحة وغيرها، أو إنتاج العسل كما ذكر الدكتور محمد الشايع. واليوم عندنا أغلب المحميات تنتج كميات من أنواع العسل، وتسمى باسم المحمية بالتعاون مع أهالي المجتمع المحلي أيضا.

ولا نغفل كذلك، أن المحمية تعد أداة جذب للفرص الأخرى -غير الفرص الوظيفية- كالفرص الاقتصادية والاستثمارية؛ فعندما تكون هناك كثافة في أعداد السياح والزوار في المنطقة المحمية، ينمو النشاط الاقتصادي ويزدهر حول المنطقة كلها، ونسعى لهذا الدور بالشراكة مع الجمعيات المحلية. وعندما يكون هناك فعاليات هادفة لهذه المجتمعات، فإنها تدعم الاقتصاد المحلي وتضيف قيمة اقتصادية رافدة لهذه المنطقة. وكل هذه البرامج والفعاليات تساعد في التنشيط؛ فالمحميات بيئة خصبة وجاذبة للقطاع الخاص؛ لذلك

نحن نسعى لتذليل كل الصعوبات والمعوقات التي تواجه القطاع الخاص؛ كي يكون هناك بيئة يمكن من خلالها العمل على جذب التمويل الاقتصادي للمجتمع المحلي.

مدير الندوة: شكرًا أستاذ عبدالله.

دكتور محمد الشايع، ماذا ترى فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي للمحميات، هل يمكن أن ننتقل إلى ما يسمى بمنتجات المحميات، وأن يكون هناك خطوط من الإنتاج ترتبط بهذه المحميات، وتدعم الاقتصاد المحلي للمجتمعات المحيطة بها.

د. محمد الشايع:

لقد سبقني الأستاذ عبدالله الطلاسات في قضية التحضير لمنتجات نبات السمح، على أن يكون منتجًا اقتصاديًا مرتبطًا بمنطقته، وكان نبات السمح في منطقة حائل، كذلك، لكنه اندثر تقريبا، مع الأسف. وأذكر جزءا من قصيدة شعر لإحدى قريباتي في حائل، قديمًا، غفر الله لها، تقول:

«يذكر لنا السمح بالوادي يا ليت أنا ما عنينا له
بمشا جاوان من غادي كود الركايب تعنا له»

الشاهد أن عندنا منتجات اقتصادية تحتاج إلى التطوير والاستدامة، وقد أتيحت لي فرصة تدريب عدد من الأخوات في منطقه عسير، وقد شرّفنا صاحب السمو الملكي، الأمير تركي، لافتتاح تلك الندوة المنعقدة عن طريق منظمة الفاو، وكان عندنا ممثلتين من منطقة الجوف، كانت واحدة منهما تقوم بتربية الماشية وإنتاج الحليب والسمن والأقط، والثانية كانت تعمل في صناعة الجلود

ودباغتها. وفي الحقيقة، نحن نحتاج لمثل هذه الصناعات إلى أن تتحرك المراكز والهيئات والمحميات وتنمو أنشطتها في هذا المجال، وتوقّع شراكات مع المجتمعات المحلية لإثراء هذه الصناعات وتلك المنتجات المحلية.

وعادةً، يبحث الإنسان فيما يتعلق بشراء المنتجات الغذائية، أن يجد منتجا موثوقا، فوضع شعار المحمية أو المركز على هذا المنتج الموثوق من خلال الجامعات، يعطي مزيدا من الثقة بهذه المنتجات، ويزيد من إقبال المستهلك عليها سواء كان المستهلك المحلي أو الزائر.

والجامعات تضم العديد من المعامل والمختبرات التي يمكن الاستفادة منها، وتوظيفها للإسهام في تطوير المنتجات المحلية، وتلك المعامل والمختبرات أحيانا لا نعرف ماذا نفعل فيها لكثره الأجهزة الموجودة فيها؛ حبذا لو تستخدم هذه المعامل والمختبرات بما يخدم هذه المجتمعات بحيث تقوم بمنح منتج العسل أو اللبن أو الأقط شهادة جودة، بأنه منتج طبيعي وصحي وآمن ومضمون، وبذلك تستفيد الجامعات من حيث أنها تقوم بعملية الفحص والتمحيص، ويستفيد المزارع المنتج، ويشعر المستهلك بمزيد من الثقة عند شرائه تلك المنتجات.

أنا أدرّس طلاب مرحلة الدكتوراة، وأحيانا الطالب لا يكون له صلة أو اطلاع على الموضوع المتعلق برسالته أو أطروحته، بل يقترح على المشرف موضوعات لم يفكر في مضامينها ولا يعرف ما متطلباتها. بالأمس اتصلت بي طالبة تقول إنها ستعمل على حصر الطيور المهاجرة التي تمر بأراضي المملكة العربية السعودية، وسألتها: هل

تعرفين الطيور؟ أجابت: لا. ثم سألتها: هل سبق لكِ الخروج إلى البر؟ أجابت: لا! فكيف لمثل هذه الطالبة أن تخصص رسالتها الجامعية عن الطيور المهاجرة؟

أحيانا بعض البحوث التي نحاول من خلالها محاكاة الجامعات العالمية غير واقعية. نحن نحتاج لتطبيق هذه البحوث والدراسات في مجالنا، فلو جرى التعاون مع الجامعات للاستفادة من المختبرات والمعامل الموجودة فيها لتطوير المنتجات المحلية في المحميات وإصدار شهادات جودة لها، ويشمل ذلك منتجات السمن البلدي والأقط والسمح والعسل، وغيرها من المنتجات الطبيعية التي يمكن إنتاجها في أراضي المحميات بموجب شراكات مع إدارات المحميات في المملكة. وعلى سبيل المثال لو سألت أهل الجوف عن السمح، لقالوا إنه شهي ويأكلونه. لكن ما فوائدة الغذائية؟ سيجيبك أحدهم على عجل: السمح يطيل العمر! أو يجيب بكلام مشابه من هذا القبيل، فهل هذا كلام دقيق؟ لذلك؛ أرى أن تكون هناك جهة موثوقة وعلميه تمنح هذه الشهادة لهذا المنتج، وبالتالي تكون الجامعات على صلة بإدارات المحميات أو المراكز لتعطي هذا الشعار، وبموجب هذا يأخذ كل طرف نصيبه مقابل هذا المنتج، وتسويقه ليتم إيصاله للمستهلك المحلي والزائر في أي مكان داخل المملكة.

اليوم، الاقتصاد هو المحرك الأساسي للعالم، والقضية ليست قضية أحلام فقط، وأود بصراحة أن أعرج على جانب آخر. المحميات وضعت لإعادة الغطاء النباتي لأراضي المملكة العربية السعودية إلى ما كان عليه سابقا، والعمل على حمايته واستدامته بالتعاون مع المجتمع المحلي. وإن شاء الله في شهر ديسمبر القادم ستكون لمده سنتين حتى عام ٢٠٢٦م لقاءات في مجال التغير المناخي، وتدهور

خصوبة الأراضي الزراعية؛ التي قد تستمر بالتدهور؛ جراء انتشار الرعي الجائر، وقطع الأشجار كذلك، والاعتداء على الغطاء النباتي والشجري في المحميات والأراضي عمومًا.

وفي ظل التنمية الصناعية التي تمت لو تبدأ الآن وزارة البيئة والمياه والزراعة، وعندها بشرى بأن بدأت في تربية بعض المواشي مثل «الأغنام» بنظام التربية المغلقة. والتربية المغلقة هي السبيل الوحيد لوقف استنزاف البيئة الطبيعية، وإيقاف خسارة الكثير من الأشجار. لكن، لماذا التربية المغلقة؟ فكما يحتاج الإنسان لممارسة الرياضة كي ينقص وزنه، فإن الأغنام عندما تسرح وتسير لمسافات طويلة قد تصل إلى ١٠ كيلو مترات، فهي تهدر كثيرا من الطاقة؛ وبالتالي، تحتاج إلى مزيد من الغذاء، فلو فكر أصحاب الأغنام بطريقة منطقية، لأحضروا طبيبا بيطريا يعلمهم جدوى ترك الأغنام محصورة في مكانها.

وربما يغضب مربو الإبل من كلامي هذا وسيقولون إنه يجب أن نتيح للإبل أن تمشي وتتجول في الأرض المفتوحة براحتها لتناول الغذاء من النباتات الطبيعية الموجودة فيها؛ لكننا، في الحقيقة، نحتاج إلى إعادة صياغة بعض الضوابط لمثل هذه التصرفات والأعمال. ولو أطلقنا الدجاج الموجود في الحظائر المغلقة في المملكة العربية السعودية ليتجول بيننا براحته وحسب رغبته، لتحولت حياتنا إلى صعوبات كبيرة وأدت هذه الأعداد الهائلة من الدجاج المنفلت إلى الإيذاء بالمرافق العامة ما يجعل حياة الإنسان صعبة.

لذلك، فإن بوصلة الصناعة يجب أن تنطلق من صُنّاع القرار في الجامعات والبحوث العلمية. تخيلوا مثلا شركة الراجحي الزراعية،

في اليوم الواحد ينتجون مليون دجاجة يطرحونها في السوق المحلية، تخيل أن نطلق هذا المليون، وكل عشرة أيام يكون العدد ١٠ ملايين دجاجة، ففكروا معي كيف لو سمحنا لها أن ترعى بيننا مثل الدجاج العادي الذي يربى في البيوت، وكذلك الحال بالنسبة للأغنام والمواشي بشكل عام، نحن بحاجة فعلًا إلى ضبط هذه الإنتاج بطرق علمية وصحية تناسب الحياة العصرية التي نعيشها اليوم.

نحن في الجامعات ينبغي أن نقوم بأدوارنا التنويرية والتوعية للمزارعين. ومربو الماشية في المملكة يجب أن يكون لديهم سجلات زراعية، وترقيم، ومعرفة بالولادات، وأن يكون لدى صاحب المزرعة معرفة صحيحة بطرق الرعي السليم، والغذاء الصحي، حتى يستطيع أن يكون للمنتج مردود اقتصادي ناجح وذي بال.

ويجب علينا ألا نلقي اللوم على الدولة، ونقول إن الدولة هي وحدها المسؤولة عن حماية المحميات، ويربون الغزلان عندهم، وهم الذين يصطادون. أنتم تذكرون أن محمية حرة الحرة كان فيها أكثر من (٣٠٠٠) غزال، أين هي الآن؟ وهذا سؤال يطرح نفسه؟ ثلاثة آلاف غزال أين اختفت؟ لقد انقرضت سواء بسبب نقص الغذاء أو بسبب سوء الحماية أو بسبب الصيد الجائر. يجب علينا أن لا نلقي اللائمة على أعمال الصيد وحدها، وإن كانت تتحمل قسطا كبيرا منه، ولكنني أقول إن هناك أمورًا وقضايا تحتاج منا مزيدًا من التمعّن والتفكر لمساعدة الأجهزة الحكومية ووطنا الغالي في النهوض وتحقيق ما يصبو إليه من رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، ولتنويع الاقتصاد المحلي، ونحن بحاجة إلى النهوض بالتنمية السياحية، وبحاجة إلى منتج وطني، وإلى عمل حقيقي على أرض الميدان.

مدير الندوة: شكرا دكتور محمد الشايع.

أتوجّه الآن بالسؤال إلى الدكتور محمد بريك، هل هناك تجربة على المستوى الإقليمي أو على مستوى الأردن فيما يتعلق باقتصادات المحميات؟

د محمد بريك

طبعا، التجربة موجودة، ولكن قبل أن أتحدث عن التجربة، أقول إنني أدرس في الجامعة حاليًا بجامعة جرش الأهلية بالأردن مقرر «التنوّع الحيوي»، وأن الفصل رقم «٤» من الكتاب الذي نستخدمه عنوانه «Does Biodiversity Matter?» هل التنوّع الحيوي مهم؟ الجواب: نعم، مهم بل مهم جدا. فالتنوّع الحيوي يبين لنا ما الموجود حاليا داخل المحميات الطبيعية، وما الاستخدامات المباشرة له، من غذاء ودواء، وللعلم فإن ما نسبته ٢٥٪ من الدواء في العالم مستخرج من أصول نباتية طبيعية.

والتنوّع الحيوي يمنحنا فوائد عظيمة أخرى، لكنها قد تكون غير محسوسة ماديا للعامة من الناس؛ فهو يعمل على إعادة تدوير غاز ثاني أكسيد الكربون «CO2» ويحوله إلى أكسجين نتنفسه، ويحمي التربة من الانجراف، ويخفّف من ارتفاع درجات الحرارة على سطح الكرة الأرضية، وهنالك فوائد عديدة للتنوع الحيوي وللمحميات الطبيعية يعرفها المختصون، ولعلنا نحتاج إلى التوعية فيها للناس لكي يشاركوا الجهات الرسمية الحكومية والمنظمات المعنية بالبيئية في الحفاظ على المكتسبات الطبيعية للبيئة والمحميات على حد سواء.

أما فيما يتعلق بالتجربة الأردنية، فمن زار منكم الأردن ودخل منطقه السوق الحرة في المطار، سيجد أن هنالك متجرًا، وهذا

المتجر يتبع الجمعية الملكية لحماية الطبيعة، وفيه منتجات تنتج داخل المحميات الطبيعية من خلال جمعيات المجتمع المحلي مثل الأكياس المصنوعة من الصوف، والصابون المصنوع من زيت الزيتون، وغيرها الكثير. ولدينا في الأردن إحدى المحميات لديها مصنع لإنتاج السيراميك، عليها رسومات أشجار وحيوانات تعيش في هذه المحمية، وعندنا محمية أخرى تنتج الصابون، ومحمية ثالثة قريبة من المنطقة السكنية التي أقيم فيها، لديها مصنع لإنتاج البسكويت. وكثير من المحميات عملت شراكات مع المجتمع المحلي، ومعظم المحميات الطبيعية في الأردن تقدم لزوار الرحلات السياحية أطعمة تعدّها وتُصنّعها جمعيات المجتمع المحلي، من غذاء المنطقة المحلية؛ وهناك بعض المحميات الطبيعية في الأردن -يصل عددها إلى ثلاث أو أربع محميات- منها على سبيل المثال محمية ضانا، الموجود في جنوبي الأردن، لديها فندق نزل تراثي جميل، وقد أتيحت لي فرصة زيارة المحمية والاستفادة من الخدمة الفندقية فيها، وقد نظموا لي جولة لمشاهدة مرافق هذا النزل الذي تتوافر جميع الخدمات التي يحتاجها السائح والزائر، بأسعار مناسبة، بل متواضعة جدا، مقارنة بالخدمة التي يحصل عليها السائح، والفرصة الجميلة للتمتع بأجواء طبيعية ونقية في مثل تلك الأماكن البيئية.

إذًا لدينا في الأردن بحمد الله تجربة اقتصادية للمحميات الطبيعية، وتسعى الجهات المعنية لتطويرها والعناية بها واستدامتها.

المداخلات والأسئلة

المداخلات والأسئلة:

مدير الندوة:

شكرًا للزملاء د. عبدالله العامر، والأستاذ عبدالله الطلاسات، والدكتور محمد الشايع، والأستاذ الدكتور محمد بريك؛ على هذا الإثراء لهذا اللقاء. وكنا نود لو يستمر اللقاء ساعة إضافية أخرى؛ لكن، نظرا للوقت المتاح لهذا اللقاء، نحن مضطرون أن نتوقف وننتقل إلى أسئلة السادة الحضور ومداخلاتهم.

لذا أرجو أن تكون الأسئلة محددة، والمداخلات قصيرة، كسبا للوقت، ولإتاحة المجال أمام الآخرين للمشاركة وإبداء مرئياتهم واستفساراتهم.

المهندس عبدالله:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أشكركم على هذا اللقاء الجيد، وشكرا لمركز عبدالرحمن السديري الثقافي على مبادرته بإقامة هذا المنتدى عن المحميات الطبيعية. لدي ثلاثة تساؤلات سريعة، إن شاء الله.

ليس لدينا أي شك في أن المحميات وجدت منذ الأزل، وكانت موجودة منذ عهد الإسلام بدليل أنها وردت في الحديث الشريف (كالراعي يرعى حول الحِمى يوشكُ أن يرتعَ فيه)، وما أود أن أسأل عنه هو أن السواد الأعظم من سكان المملكة العربية السعودية يحبون ويعشقون التمتع بالأجواء، وبخاصة في وقت الربيع. وإلى أن يكون هناك تنظيم للسياحة البيئية، ماذا:

١- لو سُمح بعمل مؤسسي عاجل لمن يرغب بتبنّي رحلات سياحية،

وتخييم، بضوابط وقوانين؛ منها: منع السيارات مثلًا من دخول المحميات؟

٢- ما دور المحميات في استزراع النباتات والأشجار التي يستفاد منها في تصنيع المنتجات الطبية.

٣- هل تسمح إدارة المحميات باستزراع أو تربية النحل في المحميات؟

وشكرا لكم.

مدير الندوة

سوف تكون الإجابات من السادة المتحدثين بالندوة، بعدما نستمع لأسئلة الحضور كلها.

أ. محمد بن عبار

بدايةً، أدعو الله سبحانه وتعالى أن يحفظ هذا الوطن، وأن يحفظ مليكنا المفدى وولي عهده الأمين، والشعب العربي السعودي الأبي، ويبارك لنا في وطننا الغالي مقدراته البشرية والطبيعية.

وثانيا: أسأل الله سبحانه وتعالى أن يرحم معالي الأمير عبدالرحمن بن أحمد السديري الذي عرفته عن قرب، وقد تشرفت ذات يوم أن أنشر له عددا من القصائد، وكذلك عرضت له قصائد في التلفزيون السعودي أيضا. كما أشكر أبناءه وأحفاده الكرام على هذه المبادرات وهذا العمل برعايتهم لهذا المركز الثقافي الذي يعد معلما من معالم منطقة الجوف، بخاصة، والمملكة بوجه عام، وهذا جهد طيب مبارك يُجيّر لصالح الوطن. كذلك أشكر معالي الأستاذ الدكتور خليل المعيقل والحضور، وأقول للأخ العزيز الدكتور محمد بريك من

المملكة الأردنية الهاشمية الذي يقول إن هذه هي المرة الأولى التي يزور فيها المملكة العربية السعودية، نقول له، أنت في بلدك الثاني، والمملكتان بينهما علاقات وطيدة ومحبة، وقد سبق لي أن تشرفت بإلقاء محاضرة في نقابة الصحفيين في عمان حول العلاقة بين المملكتين الهاشمية والسعودية.

وفي الحقيقة راقني جميع ما تفضل به المتحدثون الكرام في هذه الندوة، وأنا كمواطن سعودي، ولو أن سعادة الدكتور محمد الشايع تجاوز علينا نحن الشعراء وصار يسمعنا من القصائد، ولكن هذه ليست مشكلة، أنا أقول من قصيدة طويلة بيت شعر واحد لمن يحاولون تحطيم الأشياء الجميلة أو الذين يحاولون الإساءة إلى الحياة الفطرية:

«احذر تطش الحصا في بير يسقيك ماه،

واللي غرس شجرة، لا يحطم اغصانها»

سامحوني على هذه المداخلة وهذه الإطالة.

وشكرا لكم.

مدير الندوة: شكرا أستاذ محمد العبار.

الأستاذ لافي الرويلي، تفضل:

أ. لافي هليل الرويلي

أشكر الأخوة المتحدثين وجميع الحاضرين. أنا ناشط بيئي وعضو مؤسس في جمعيه «سدر للأشجار البرية». السؤال للأستاذ عبدالله العامر: الجمعيات البيئية في منطقه الجوف لها نشاطات مع

المحمية، هل ترون أن هذه الجمعيات أدت الدور المأمول منها؟

مدير الندوة شكرا لك.

الكلمة للأخت عذاري الخالدي، تفضلي:

عذاري الخالدي

مساء الخير لكم جميعا، وأشكر القائمين على مركز عبدالرحمن السديري الثقافي، وراعي هذا المنتدى صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن نواف، أمير منطقة الجوف، والأساتذة الحضور.

أول صقّارة سعودية، محدثتكم عذاري الخالدي، أود أن أوجه لكم سؤالي:

س –هل من الممكن السماح للصقارين بدخول المحميات وممارسة الصيد والتنزه بها؟

س – السؤال الثاني كيف أضيف مقترح منطقة مهمة بيئيا كمنطقة محمية، ومشاركتها مع المركز الوطني لحماية الحياة الفطرية؟

وشكرا لكم.

مدير الندوة: شكرا، الكلمة للأخ هلال الحيزان، تفضل.

هلال الحيزان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أنا أعرف أن المحميات الموجودة عندنا الآن فيها أنواع من الشجيرات التي تستعمل كعلاجات، لكن هذه الوصفات تؤخذ من وسائل التواصل الاجتماعي، مثل: الشيح والقيصوم والبابونج، وهذه

لا يعرف ماذا تعالج، فنحن نفتقر إلى مختبرات تؤكد لنا فوائد الشيح، والقيصوم وغيرها. كذلك المنطقة بين منطقة الجوف وعرعر هي فياض تنتشر فيها زراعة البابونج، ونحن نستورد البابونج من إيطاليا بأكياس، وعندما نخرج برحلات للبر، نشاهد الفياض مليئة بالبابونج، فلو تم عمل مصانع محلية للتصنيع والتغليف والتعبئة لهذه الأعشاب والنباتات الطبية، ستكون مفيدة، وستكون هناك مشاركات مجتمعية من أبناء وبنات المجتمع المحلي.

شكرا.

مدير الندوة: شكرا.

الكلمة الآن للقسم النسائي، دكتورة الجوهرة الزامل، تفضلي بمداخلتك.

د. الجوهرة الزامل، عضو الجمعية العامة بمؤسسه عبدالرحمن السديري.

مساء الخير على الجميع.

أولا أشكر مركز عبدالرحمن السديري الثقافي على عمله الدؤوب لمواكبة المستجدات والموضوعات الثقافية ذات الاهتمام الكبير على مستوى المملكة، وعلى مشاركاته الدولية الدائمة التي ترتبط بكل تلك المستجدات. ومن هذا المنبر، نحييهم على التمكن في هذه الجزئية.

في الحقيقة، لقد استمتعت بطرح الإخوة المتحدثين بالندوة عن المحميات الملكية في المملكة العربية السعودية، ولا شك أن «السعودية الخضراء» تهدف للاستدامة والحفاظ على البيئة للأجيال القادمة، فمحمية الملك سلمان عملت شراكة مع وزاره التعليم، وكان

سؤالي حول الجهود التي تبذلها المملكة حيال هذه المشكلة الدولية، والمملكة دائما تسهم في حل المشكلات الدولية بحكم أنها أولا من أكبر الدول المنتجة للنفط، وبالتالي كان الحفاظ على البيئة هما وهاجسا، ومبادرة بهذا الشأن.

ذكرتم أن هناك شراكات وتعاونا مجتمعيا كثيرا، وهذا في الحقيقة شيء جيد، ولكنني أعتقد أننا في الوقت الحاضر، وأود أن أسمع إن كان ثمة شراكات كتلك الشراكة التي عملتها محمية الملك سلمان مع وزارة التعليم للأجيال القادمة، كما أعتقد أننا بحاجة إلى جزء كبير من التوعية للمجتمع، وأن نخوض في وسط المجتمع بمبادرات نوعية بالشراكات معه، وبالذات الأجيال القادمة، وخصوصا عندما ندخل على التوعية لمن هم في مرحلة الطفولة، فلا بد من العمل على تنشئة النشء على الحفاظ على البيئة.

ما هو العمل الذي تم في هذه المحميات في هذا الجانب؟

أعتقد أنه لو كانت إحدى توصيات هذا المنتدى في هذا الجانب ربما تكون جيدة للعمل عليها سواء مع وزارة التعليم، أو الجهات المختصة أو في الجامعات ذات التخصصات التي لها صلة بالمحميات، سواء في المشكلات البيئية الخارجة/الناتجة من الحيوانات الفطرية، أو من البيئة نفسها. فهذه الجزئيات أعتقد أنها تساعد على الاستدامة، فمن المهم جدا أن نعمل على الأجيال المستقبلية القادمة، وعلى فاعلية برامج التوعية بحيث تكون ذات مستوى عال ومؤثر، وأن توصية بهذا الشأن تحديدا ربما تكون مهمة أيضا.

وشكرا لكم.

مدير الندوة: شكرا، المداخلة الآن للدكتور نواف ذويبان، تفضل.

د نواف ذويبان: السلام عليكم ورحمه الله. شكرا لكم على ما تفضلتم به. سأركز على ثلاثة منتجات بمحمية الملك سلمان. المنتج الأول السمح: لقد تحدثتم عنه، ولكن أنا كانت لي تجربه بصفتي رئيس وفد إمارة منطقة الجوف في مهرجان الجنادرية سنويا، كنا نبيع بمليوني ريال وزيادة من مادة السمح خلال ثلاثة أسابيع «سمح مع بكيلة»، والآن البكيلة أهم منتج أو جزء منها هو السمح، ونبات السمح أصبح هو الطبق الوطني، طبق الجوف الوطني هو البكيلة، وهذه يمكن أن تتشكل بأشكال كثيرة، فهو مصنع متكامل. أنا لي كتاب اسمه «نبات السمح بالجوف» وفيه التحاليل المخبرية وكل المعلومات المهمة، ويمكن أن أعطيكم نسخا منه.

الثاني: الكمأ، الحرة تنتج كميات كبيرة سنويا من الكمأ، ولا أعرف ماذا يجري عليها، وهل يستفاد منها، أم أنها تتلف في أرضها. وفي العام الماضي تقدمت بطلب كي نأخذها للجمعيات الخيرية لتوزعه على الأيتام، وفي البداية قالوا إن شاء الله، وانتهى الموسم ولم يحصل شيء؛ لذا، يجب الاهتمام بهذا المنتج، وعمل مصنع كما هو الحال في سوريا حيث يوجد فيها مصانع كثيرة للكمأ، وكذلك في المغرب. والمنتج الثالث هو العسل، فلا تستهينوا به، وقد كانت لي تجربة قبل ٢٥ سنة عندما كان وكيل الإمارة في ذلك الوقت الدكتور سلمان بن عبدالرحمن السديري، وكان شهر رمضان الفضيل يأتي في فصل الربيع، وكان حينذاك عندي عدد قليل من خلايا النحل -أربع خلايا- فطلبت منه السماح لي بوضع هذه الخلايا في «محمية التمريات»، وذلك غرة شهر رمضان الفضيل، على أن أعيدها ليلة العيد؛ لأن ذلك؛ التوقيت يحقق الأمان، فغالبا الناس لا تخرج للبر بهذا الوقت في شهر رمضان، وأقسم لكم بالله أن العسل كان ليلة العيد يخر على الأرض، وقطفنا منها أكثر من ثلاث تنكات عسل بري صافي. وشكرا لكم.

مدير الندوة: شكرا، المداخلة للأخ مشعل السهيان، تفضل.

مشعل السهيان:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نشكر مركز عبدالرحمن السديري الثقافي على رعايته لهذه الندوة المهمة. كان الأمير عبدالرحمن السديري، رحمه الله، صاحب رؤية للأمور تفوق أقرانه، وكانت له تجربة في حماية «قاع صوير» و«القنيطرة» وأيضا «الجيال»، وكانت تجربة صالحة للاسترشاد بها، إضافة إلى توثيقها تاريخيا كونها أول حمى. الأمر الثاني أنها كانت صالحة للاسترشاد لأنه كان إذا أبدر العشب، يسمح لأهل المواشي بالرعي فيها، فهل بالإمكان الاسترشاد بتلك التجربة والمبادرة، والسماح بالرعي على ضوئها؟

مدير الندوة: شكرا، المداخلة الآن للأخ عبدالعزيز المريح، تفضل.

عبدالعزيز المريح:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. لقد لوحظ أن المحميات أصبحت تضيق على الثروة الحيوانية البرية الرعوية، وهذا بلا شك يشكل خللا في التكاثر، والاكتفاء الذاتي داخل المملكة وارتفاع الأسعار على المستهلكين. سؤالي هل روعي ذلك في سياسة المحميات في هذا الجانب؟ وقد تحدث سعادة الدكتور محمد الشايع، عن جزء من الحظائر، لكن الناس الذين يقطنون البادية لا أعتقد أنهم يملكون الأراضي أو المزارع، بحيث يستطيعون الإفادة من ذلك.

مدير الندوة: شكرا، سنأخذ آخر مداخلتين؛ الدكتور بسام، تفضل.

د. بسام العويش:

أولا أشكر مركز عبدالرحمن السديري الثقافي على هذه الندوة الرائعة، كما أشكر الإخوة الضيوف المتحدثين مع حفظ الألقاب، ومعالي الدكتور خليل المعيقل على إدارة هذه الندوة. سؤالي موجه لسعادة الأستاذ عبدالله العامر، الرئيس التنفيذي لهيئة تطوير محمية الملك سلمان. بطبيعة الحال إن من أهم الأشياء التي يمكن أن تكون أو تقوم عليها المحميات دائما هو إبراز ما تجود به المحميات أو ما تكتنزه من ثروات طبيعية؛ سواء أكانت نباتية أم حيوانية، «فونا» أو «فلورا»، هل لدى المحمية أي فكرة لإقامة أو عمل حديقة برية تعرض جميع ما تحتويه المحمية من تنوع أحيائي موجود فيها؟ وشكرا.

مدير الندوة: شكرا، الآن آخر مداخلة، حتى نفسح المجال للإخوة المتحدثين للإجابة عن هذه التساؤلات.

نايف بن محمد البيالي، رئيس قسم المسؤولية المجتمعية والعمل التطوعي بإدارة تعليم الجوف.

في البداية أود أن أشكر مركز عبدالرحمن السديري الثقافي على إقامة هذه الندوة المهمة، ورعاية أمير المنطقة أيضا تؤكد أهميتها، كما أشكر السادة المشاركين في الندوة والحضور الكرام المهتمين بهذا الموضوع الحيوي.

أحببت أن أستثمر هذه اللحظات في شكر إدارة «إشراك وتنمية المجتمعات المحلية» في هيئه تطوير محمية الملك سلمان، بعد إقامة الشراكة مع وزارة التعليم في منطقه الجوف. ففد زرعوا في الشهرين الأخيرين أكثر من (٥٠٠٠) شتلة بمشاركة الطلاب، ووزعوا

كتبا ومنشورات تعريفية بالمحميات على الطلبة والأطفال، كما وزعوا على المدارس أكثر من (٢٠٠٠) كتاب ومطوية تعريفية، وأقاموا أكثر من (٧٢) برنامجا للتوعية بموضوع المحميات داخل المدارس، وأشكر الأستاذ أحمد الطريسي والأستاذ محمد المجلاد والأستاذ محمد الكريع. على جهودهم في هذا المجال، وشكرا لكم على إتاحة الفرصة لي.

مدير الندوة: شكرا.

لدي سؤالان مكتوبان من سعادة **الدكتور بشير محمود جرار**، الذي يحضر مشكورًا هذه الندوة معنا عبر منصة زووم.

السؤال الأول: هل بالمملكة العربية السعودية محميات رعوية مخصصة للمحافظة على النباتات الرعوية، لا سيما النباتات التي تتغذى عليها الإبل؟

السؤال الثاني: هل هناك تأثيرات قوية للتغير المُناخي على المحميات في المملكة، بما فيها من ثروة نباتية وحيوانية؟

والآن أترك المجال للزملاء المتحدثين للإجابة باختصار عن ما طُرح من أسئلة واستفسارات من الإخوة الحضور.

تفضل أستاذ عبدالله العامر.

أ. عبدالله العامر

أنا من كثرة المداخلات والأسئلة نسيت بعضها، لكن الشيء الذي يدور في البال هو أن كثيرًا من الإخوة تساءلوا عن موضوع الرعي. محمية الملك سلمان ليست كمحميات «حرة الحرة» و«طبيق» و«الخُنفة». فمساحة محمية الملك سلمان تبلغ نحو (١٣٢) ألف كيلو

متر مربع، وهي تمتد في منطقة الجوف من سكاكا إلى طريف إلى تبوك إلى حائل، فهي منطقه واسعة جدا؛ فلو اختزلنا مناطق الحفظ البيئي التي نتحدث عنها وهي المحافظة على الحياة الفطرية من نباتات حيوانات مهددة بالانقراض في هذه المناطق الصغيرة، فبقية المناطق كلها مفتوحة، ولكنها لن تكون مفتوحة للرعي الجائر. وقد حددت خطة تقسيم الأراضي استخدامات الأراضي في كل منطقة، والحفظ الكامل هو المناطق التي ذكرتها، وهذه غير مسموح فيها أي نشاط مهما كان: سواء كان صناعيا أم تجاريا أم أي نشاط آخر؛ لأن هذه المناطق المحمية هي مناطق حفظ كامل. أما بقية المناطق، ففيها استخدامات سكنية، وصناعية، وزراعية، وفيها مناطق مخصصة للرعي، ومناطق الرعي هذه سوف تقسم كمناطق للرعي على مدى سنوات محددة، وبعدها تُقفل، وتُفتح مناطق أخرى بدلا منها كي تستعيد غطاءها النباتي، لأنك لو تركت المناطق كلها مفتوحة للرعي غير المنظّم، لانعدم الغطاء النباتي، وهذا ما لا يمكن قبوله لا رسميا ولا مجتمعيا، وهذا هو الهدف الأول.

أما الهدف الثاني، فهو أننا نريد أن نسمح بالرعي فقط للسكان، فهيئة تطوير المحمية جمعت الإحصاءات اللازمة، وحدّدت الأسماء من جميع المراكز، ونعرف أسماء مُلاك الإبل كلهم في جميع المناطق، والذي سنفعله هو أن نسمح فقط للملاك من المواطنين من المناطق ذاتها، ولا يسمح لأحد من خارج تلك المناطق بالرعي؛ حتى لا تحدث هناك أعمال رعي متنقلة بين المناطق كلها.

وفيما يخص الحديقة البيئية، سوف نعمل على إنشاء مراكز للزوار تحتوي على حدائق لجميع النباتات التي تحتويها المحمية، وستحتوي أيضا على عينات من الحياة الفطرية أو الحيوانات الموجودة في

المحمية في مناطق مختلفة، وكذلك بالنسبة للطيور، تعد منطقة الجوف من أهم مناطق هجرة الطيور، وقد عملنا مسوحات على مدى ثلاث سنوات للطيور المهاجرة، واعترفت المنظمة الدولية «إنترناشونال بيرد International Bird»، وحددت داخل محمية الملك سلمان مناطق مهمة للطيور المهاجرة، فهي تحظى بالحماية الدولية، وكلها هنا في مناطق «بسيطا» و«طبرجل» و«القريات»، كل هذه المناطق الثلاث، وأما المنطقتان الأخريان المهمتان للطيور المهاجرة فهما في حائل، وسيكون في هذه المراكز إن شاء الله أنواع وأعداد معينة من الطيور.

مدير الندوة – شكرا.

الأستاذ عبدالله الطلاسات، تفضل بالرد، فيما يخصك، مما طرحه الحضور.

أ. عبدالله الطلاسات

بالنسبة للنحّالين، نعم المركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية لديه منصة اسمها «منصة فطري»، وهذه المنصة تقدم أكثر من (٢٧) خدمة، وإحدى هذه الخدمات هي منح رخص للنحالين في المحميات. وفي هذا العام منحنا أكثر من (٧٠) رخصة للنحالين، شملت جميع المناطق المحمية التابعة للمركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية.

أما فيما يتعلق بدعم الفعاليات السياحية، فقد حرصنا على أن تكون المحميات بيئة جاذبه للقطاع السياحي والاستثماري، وقد عقدنا ورش عمل عديدة ومتنوعة، كان آخرها قبل نحو أربعة أشهر، نفذت في محمية «عروق»، تم جمع جميع مقدمي الفعاليات السياحية في المنطقة المستهدفة، واستفادوا من برامج توعية بالمقدرات الطبيعية

في هذه المنطقة، بهدف دعمهم لاستقطاب السياح واستثمار هذا الفعاليات.

وبالنسبة لزراعه الأشجار الطبية، فهو الأساس، والأصل في المحميات كي نعمل على اختيارها لا بد من أن نأخذ بعين الاعتبار مواقع انتشار مختلف أنواع البذور في المملكة، فأغلب المحميات تحتوي على نباتات ممثلة وأصيلة في المنطقة، ونحن لا نمانع إذا كان نوع النبات موجودا في المنطقة نفسها، فإذا كان النوع الطبي هذا موجودًا ويتأقلم ويتعايش مع المنطقة، يتم إعادة تأهيله وزراعته مرة أخرى؛ ولكن لا ولن نسمح بالأنواع الدخيلة على المنطقة وغير المناسبة لزراعتها فيها، لأنها قد تلحق الضرر بالأنواع الأصيلة الموجودة فيها وتسبب خسائر قد لا نستطيع تعويضها بسهولة.

وبشأن الاستفسار عن كيفية التقدم باقتراح منطقة محمية. أقول إن أبواب المركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية مفتوحة للنظر بأي مقترح في هذا المجال، وفي كل سنة تأتينا طلبات كثيرة من مختلف مناطق المملكة، بأن لديهم مناطق مهمة تستدعي الحماية؛ نحن نستقبل الطلب من خلال «منصة فطري»، ثم يُحال للإدارة المختصة، وهي إدارة التخطيط بالمركز لدراسته والنظر فيه، ويذهب فريق مختص للكشف على الموقع المقترح للاستطلاع ومعرفة كل الجوانب المتعلقة به قبل الرفع بشأن اعتماد المقترح من عدمه. ولا بد من أن نركز في التقييم على ثلاثة معايير أساسية: بيئية واجتماعية واقتصادية، وعندما تتحقق هذه المعايير الثلاثة في المنطقة، وتكون مكتملة، يتم استكمال إجراءات إعلانها منطقة محمية.

هناك برامج مستقبلية للصيد وهناك تعاون بشكل مباشر مع

نادي الصقور بالمملكة، وقد حرص المركز على وضع التعليمات التي تنظيم الصيد في المملكة في هذه السنة وخلال السنوات الثلاث القادمة. ومن خلال «منصة فطري» يمكن إصدار تصاريح ممنهجة بأعداد محددة في مواقع محددة. كما أشير أيضا إلى أن هناك برامج مستقبلية نعمل عليها في المركز الوطني لتشيط هذا الجانب.

مدير الندوة: شكرا أستاذ عبدالله.

دكتور محمد الشايع، هل لديك ما تضيفه فيما طرحه الزملاء؟

د. محمد الشايع:

لديّ تعليقان اثنان، لست ضد أو مع المسألة، نحن نتحدث عن جانب علمي بحت. أولًا، فيما أرى فإن مربّي الماشية، في الواقع، عندهم قصور معرفي كبير جدا بحيث يقول قائل، نحن نعرف المواشي قبلك يا محمد الشايع. وهذا كلام ممتاز، مربو الماشية بدأوا حديثا باستخدام الإسفنج، وبدأوا يستخدمون كمية التكاثر ونوعيته، وأصبحوا حريصين كل الحرص على المردود الاقتصادي.

إن لم يكن هذا المنهج العملي الحقيقي، ففي الحقيقة لدينا إشكاليه في الأعلاف المصنّعة، والآن أصبح إنتاج البرسيم، في منطقه طبرجل تحديدا تعاني من هذه المشكلة من أجل سد الفجوة العلفية رغم أن المُقيّم الاقتصادي يقول إن فجوة اللحوم الحمراء تزيد ولا تنقص، ومن المشاكل التي نسمعها من المربين، بأن الجهات الرسمية ضيقوا علينا بالمحميات، ولا نرعى مواشينا بحرية، وغير ذلك؛ ففي الجانب الآخر، على مستوى التنمية، فإن فجوة اللحوم الحمراء آخذة في الازدياد، وفجوة استيراد اللحوم الحمراء واللحوم الطرية الطازجة

من الدول الشقيقة تزداد كذلك، وهذا دليل على وجود الفجوة، والخلل الموجود عند مربي الماشية.

وإنني أقطع وعدا للإخوة في مركز عبدالرحمن السديري الثقافي، المسؤولين عن الندوات والمحاضرات أن نعقد معهم ندوات عبر منصة المركز الرقمية، للوصول إلى أكبر شريحة من الجمهور المستهدف، ولرفع مستوى الوعي في تربية الثروة الحيوانية والحفاظ على الطبيعة؛ كما أعدكم من هذا المنبر، إن شاء الله، أن نشكل فريقا لرفع مستوى الوعي عند مربي الماشية. فالخلل ليس موجودًا عند المربي نفسه وحسب، بل إن هذا الاعتقاد الخاطئ موجود عند الكثيرين من مربي الماشية ومن غيرهم من أبناء المجتمع.

أختم بكلام جدتي انهية -غفر الله لها ورحمها- عندما كنت صغيرا أعيش معها، وكانت تتكلم عن قضية الصيد والغزلان وتقول «يا وليدي طلعت على أساس أجيب علف لبعارين السياقة»، طبعا قبل الكهرباء والبترول وما إلى ذلك تقول:

طالعت أنا مع شرقة الشمس غزلان/ وهجن يحسب أن اتفق مع انهيه

قلت ارتع يا ظبي في بحر الاقفار/ ما أنا من اللي يحمل المغربية

أصبح اليوم الغزال فقط عند المركز الوطني وفي المحميات، وهذا دليل على ما قلت إننا أسرفنا في قضيه الصيد الجائر، شكرا لكم، وأعتذر عن الإطالة.

مدير الندوة : شكرا.

د. محمد البريك

لديّ ثلاثة تعقيبات، حول ما قاله الإخوة الضيوف والحضور،

فأحد الإخوة لم أتمكن من كتابة اسمه سأل عن النباتات الطبية، القيصوم والشيح والبابونج. فأقول له، نعم، هنالك دراسات وبحوث علمية عن المادة الفعالة في هذه الأعشاب وآلية عملها داخل الجسم، ويمكن الرجوع إليها في المصادر والدوريات العلمية التي نشرت تلك الأبحاث.

والنقطة الثانية، أريد أن أعلق على الكلام الذي تفضلت به الدكتورة الزامل عن الوقود الأحفوري والضغط الذي يمارس على الدول المنتجة للنفط من منظمات البيئة العالمية. دعونا نتذكر أن هذا النفط يتشكل من بقايا نباتات وحيوانات تحولت مع آلاف السنين في باطن الأرض إلى نفط.

والنقطة الأخيرة، وقد تكون آخر شيء بهذه الندوة، وأكثر من سؤال كان له علاقة بالرعي، فأذكر في منتصف التسعينيات في الأردن كان هناك وزير زراعة وكان قد سمح لمربي الثروة الحيوانية بالدخول إلى غابات البلوط في الأردن، والتي هي فعليا آخر انتشار للبلوط في هذا الجزء من الكرة الأرضية، فقامت الدنيا ولم تقعد عليه في عمان من المنظمات البيئية، ومن المدافعين عن الأشجار؛ وكانت فكرة الوزير يومها أن تدخل الأغنام ترعى في وقت محدد في تلك الغابات، وقالوا بأن هذا الوزير يرغب بتدمير الغابات! في الحقيقة، نحن مع الرعي، ولكن مع الرعي المقيّد والمدروس بعناية، والمحدد في فترات بعينها من السنة وخلال فترة زمنية عبر سنوات، وليس مع الرعي في المحميات على إطلاقه دون تنظيم ومتابعة من الجهات الرسمية.

مدير الندوة

شكرا لكم جميعًا.

في نهاية هذا اللقاء، باسم إدارة مركز عبدالرحمن السديري الثقافي، وهيئة منتدى الأمير عبدالرحمن بن أحمد السديري للدراسات السعودية، أتقدم بالشكر الجزيل لزملائي في هذا اللقاء الأستاذ عبدالله العامر، والأستاذ عبدالله الطلاسات، والدكتور محمد الشايع، وضيفنا من الأردن الشقيق الدكتور محمد حسين بريك.

شكرا لحضوركم الكريم، يطيب لنا اللقاء في مناسبات قادمة بإذن الله، دمتم بخير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

التكريم

د. زياد السديري، العضو المنتدب لمركز عبدالرحمن السديري الثقافي يكرم أ. عبدالله العامر
الرئيس التنفيذي لهيئة تطوير محمية الملك سلمان بن عبدالعزيز الملكية

ويكرم أ. عبدالله الطلاسات مدير عام المناطق المحمية بالمركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية

ويكرم د. محمد الشايع، عضو هيئة التدريس بكلية العلوم والأغذية والزراعة في جامعة الملك سعود

ويكرم أ. د. محمد حسين بريك، عميد كلية العلوم بجامعة جرش الأهلية
عضو اللجنة الوطنية للتنوع الأحيائي بالمحميات الطبيعية في المملكة الأردنية الهاشمية

ويكرم معالي أ. د. خليل بن إبراهيم المعيقل البراهيم، مدير الندوة

التوصيات

أهم التوصيات التي اقترحها المشاركون بالندوة:

١. تطبيق معايير الاستدامة: اعتماد معايير الاستدامة في تصميم المباني والعمليات الصناعية.

٢. استخدام الطاقة المتجددة: الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

٣. معالجة المياه: تطوير أنظمة معالجة المياه وإعادة استخدامها.

٤. دعم البحث والتطوير: الاستثمار في البحث والتطوير لتطوير تقنيات صديقة للبيئة.

٥. الشراكة المجتمعية: التعاون مع المنظمات غير الحكومية والجهات الحكومية لتنفيذ مشاريع بيئية.

٦. زراعة الأشجار: الإسهام في زيادة الرقعة الخضراء.

٧. زراعة الأشجار في الحدائق والمنازل.

٨. التوعية البيئية: نشر الوعي البيئي بين أفراد المجتمع.

٩. التشجيع المجتمعات المحلية على اتّباع ممارسات بيئية مستدامة.

١٠. دعم المجتمع المحلي وإشراكه في صناعة القرار في المحميات.

هذا الكتاب

تحظى المحميات الطبيعية باهتمام كبير في مختلف دول العالم؛ لأدوارها المهمة في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، وتحسين جودة الحياة. فمن شأن المحميات أن تحقق حماية التنوع البيولوجي، بكونها ملاذات آمنة للأنواع النباتية والحيوانية المهددة بالانقراض، وتساعد في الحفاظ على النظم البيئية المتنوعة، كالغابات المطيرة، والأراضي الرطبة، والشعب المرجانية في البحار؛ كما تسهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية والتوازن البيئي، ومكافحة تغيّر المناخ، وتوفر الفرص السياحية والوظيفية والتشغيلية في مجال السياحة البيئية. ولا تخفى أهمية المحميات الطبيعية في توفير فرص للبحث العلمي في المجال البيئي، واستخدامها مواقع تعليمية للطلاب والباحثين. كما أنها تعزز الهوية والإرث الثقافي.

وقد أولت المملكة العربية السعودية المحميات الطبيعية اهتمامها؛ فسعت إلى إنشاء المحميات الملكية السعودية، وشكّلت لها الهيئات المشرفة التي تتولى إدارتها وتنمية مكوناتها، وحرصت على إشراك مكونات المجتمع المحلي لاستدامتها والإسهام في تطوير وظائفها.

في هذا الكتاب يجد القارئ المضامين التي طرحها خبراء وباحثون متخصصون، أسهموا في إثراء هذا الموضوع، وأوردوا معلومات وبيانات يفيد منها الباحثون والمهتمون في مجال المحميات الطبيعية.

نرجو أن يسهم الكتاب في إثراء الأدبيات في مجال المحميات في المكتبة السعودية بشكل خاص، والأدبيات العربية بشكل عام، وأن يكون حافزًا للباحثين لمزيد من البحث في هذا المجال المهم بالدراسات المسحية والعلمية التي من شأنها أن تسهم في تعظيم أثر المحميات الطبيعية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وجودة الحياة بشكل عام.

97860305655598